# أنـــاداتـ

## حين يتكلم الناجو·ن

إصـــدارة شهـرية تعـــنى بـــ التعبير - المشاركة - التعليـــم

العدد السابع
نوفمبر
٢٠٢٦

تصدر عن مركز سلاميديا | الإشراف العام: د. عباس التجاني


# واقع التعليم العام والعالي في السودان في ظل النزاع الحالي



# أنـــادات

حين يتكلم الناجون

إصـــــدارة شهـــرية تعـــنى بـــــ

التعـبير - المشـــاركة - التعليـــم



الإشراف العام

د. عباس التجاني

**هيئة التحرير:**

سفيان التجاني آدم

مصطفى حسيـــن

إيثـــــار الشيـــخ

محمـــــد عـــادل

حـــــــواء داؤود

سيـــد إمـــــام



**للتواصل**



**حقوق الطبع محفوظة**

**لدى مركـــــز سلاميديا**


## داخل العدد:


افتتاحية العدد ..... ١

شهادة: المعلمة منى بله ..... ٢

شهادة: طالبات حرمن من الامتحانات ..... ٦

شهادة: صحفية سودانية تؤسس مدرسة أطفال ..... ٨

حوار: زلفى موسى عضو مبادرة الشهادة السودانية ..... ١٢

مقال: معول التنمية الذي هُدم ... التعليم في أتون الحرب - سلمى عبد العظيم ..... ١٧

مقال: دور التعليم الجامعي في تشكيل الوعي المجتمعي وصناعات السياسات الخارجية للدول رشيدة آدم ..... ٢٠

مقال: الحق في التعليم مكفول بالمواثيق الدولية وهو طوق نجاتنا من الأزمات - العاقب جابك الله ..... ٢٢

انفوجرافيك واقع التعليم في السودان ..... ٢٥

دراسة: من الهامش إلى بناء السلام التعليم في السودان زمن الحرب د. عاطف عجيب ..... ٢٧

دراسة: واقع المؤسسات التعليمية السودانية في ظل النزاع - شيماء محمد يوسف ..... ٣٢

معرض الفنان عبد الله عمر ..... ٣٨

تقرير: كيف يواجه المعلمون الضغوط الاقتصادية - فريق سلاميديا ..... ٤٤

تقرير: مدارس تحت ركام المدافع والمسيرات - فريق سلاميديا ..... ٥٢

تقرير: تجربة تعليم في كمبالا تتحدى صعوبات الاندماج وتتمسك بمنهج وثقافة الوطن وتسعى لبناء جسور بين الشعبين - ملاك جمال بله ..... ٥٨

نداءات ..... ٦٣

# افتتاحية العدد

## التعطش للتعليم باب الأمل للعبور

أنه من اللافت للنظر ، جدير بالتوقف والتأمل ، ويبعث على الأمل فى أننا سنعبر مرحلة الحرب بكل آلامها ، ذلك هو الرغبة والشغف الشديد للتعلم .. للمعرفة.. لتخطى كل الصعوبات من أجل التمسك بالحق في التعليم ذلك ما تكشف عنه مواضيع هذا العدد من شهادات ،الذى تم تخصيصه لقضية التعليم ،سنقف على تجارب مختلفة لأفراد ،ومبادرات مجتمعية،وتقارير،ومقالات ودراسات ، تلقى الضوء على حراك مجتمعى لم تهزمه آلة الحرب رغم عنفها ،و قسوة النزوح واللجوء،وتفسح المجال لأصوات الطالبات من نرتيتى للمطالبة بعقد الامتحانات وتبرز جهود لجنة المعلمين من اجل انتزاع حقوق المعلمين والمعلمات،أن شعب يناضل وسط نيران الحرب والموت والجوع من اجل ان يتعلم ابنائه وبناته انما يعبر عن وعي عميق بأن العلم هو بوابته لهزيمة التخلف والحروب وطريقه لتحقيق السلام والاستقرار والعدالة الاجتماعية

**أسرة التحرير**

# المعلمة منى بله: ما زلت أدفع ثمن موقفي الرافض للحرب وإضراب المعلمين معركة لاسترداد الحقوق



الأستاذة منى بله

لم تقتصر آثار الحرب في السودان على تدمير المؤسسات التعليمية وتعطيل الدراسة ونزوح ملايين المواطنين، بل امتدت إلى حياة المعلمين والمعلمات الذين وجد كثير منهم أنفسهم أمام ظروف معيشية ومهنية بالغة الصعوبة. فبين النزوح وفقدان مصادر الدخل وتراجع قيمة الرواتب، لم تعد مهنة التعليم توفر الحد الأدنى من الاستقرار للعاملين فيها.

المعلمة والناشطة المجتمعية والمدافعة عن

حقوق النساء منى بلة واحدة من الذين غيّرت الحرب مسار حياتهم. فقد اضطرت إلى مغادرة إقليم النيل الأزرق، الذي نشأت وعملت فيه، بعد تعرضها لضغوط بسبب موقفها الرافض للحرب. وفيما تواصل بناتها الدراسة في السودان وسط مخاوفها على سلامتهن، تحاول هي في أوغندا تأمين استقرار بقية أفراد أسرتها ومواصلة تعليمهم ،وفي هذه الشهادة تتحدث عن تأثير الحرب على حياتها الاسرية والمهنية.

## الحرب والنزوح.. خسارة المكان والمهنة والاستقرار

تقول الأستاذة منى بلة :الحرب أثرت بشكل عميق على حياتى على المستويين الإنساني والمهني، لقد اضطررت للابتعاد عن المنطقة التي نشأت وعملت بها معلمة ،وذلك بسبب موقفى الرافض للحرب منذ اسبوعها الاول، استنادا على تجربة الإقليم الطويلة مع الحروب وما خلفته من معاناة إنسانية ونزوح وفقدان للأرواح، خاصة بين الشباب والنساء.وخبرتى كناشطة مجتمعية ومدافعة عن حقوق النساء جعلتنى أدرك مبكراً أن الحرب لن تجلب سوى مزيد من المعاناة للمدنيين.

ولم تتوقف تداعيات اللجوء عند فقدان عملى ، بل امتدت إلى مستقبل ابنائى التعليمي واستقرار اسرتى . فبعد نحو ستة أشهر من اندلاع الحرب، واجهت بناتي وهن في مراحل جامعية متقدمة، صعوبات في مواصلة دراستهن خارج السودان، مما اجبرهن للعودة إلى البلاد لاستكمال تعليمهن.وهو قرار اضطرارى يجعلنى فى حالة قلق مستمر على سلامتهن، في ظل تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية هناك أما بقية ابنائى فقد انتقلت بهم إلى أوغندا، حيث تواجه الأسرة تحديات التأقلم مع المجتمع الجديد، إلى جانب السعي لتأمين استمرار تعليمهم .

اقتصاديا ما زلت أدفع ثمن موقفي الرافض للحرب، حيث لم اتقاض راتب منذ أكثر من عام ،وكان يتراوح بين( ١٨٠ و١٩٠ )ألف جنيه سوداني، وحاول زوجى تكملة إجراءات إجازة دون راتب نيابة عنى ،لكن الجهة المختصة رفضت قبول الطلب، وطالبت بحضورى شخصياً. بل ، وابلغته الادارة خلال متابعة الإجراءات بأن راتبى موقوف، وأن



مصدر الصورة: موقع هيوميديا

طلب الإجازة لن يُقبل بسبب ما اقوم بنشره على منصات التواصل الاجتماعي، بزعم أن ذلك يضر بزملائى المعلمين .

وبذلك لم اعد اعرف على وجه الدقة ما ستؤول إليه أوضاعي الوظيفية،وهو وضع ليس منفصلاً عن الأزمة الأوسع التي تعيشها المعلمات والمعلمين في السودان الذين عانوا من عدم انتظام صرف الرواتب، وتفاقم الأمر مع اندلاع الحرب وتوقف المرتبات في عدد من المناطق.

مما دفع بعض المعلمين لطلب المساعدة في المساجد لتوفير احتياجاتهم الأساسية ،و اضطر آخرون إلى القيام أعمال إضافية لتأمين متطلبات أسرهم. وجعل مهنة التعليم طاردةٍ خاصة للرجال ،ويمثل ذلك انتقاصاً من مكانة مهنة يفترض أن تحظى بالتقدير، بالنظر إلى دورها في بناء رأس المال البشري.

## الإضراب.. وسيلة لانتزاع الحقوق:

لذلك ارى أن لجوء المعلمين إلى الإضراب، وسيلة نقابية مشروعة

بعد تعثر تنفيذ قرارات وتوجيهات حكومية تتعلق باستحقاقات مالية حيث، صدرت قرارات بشأن معالجة بدل السكن، وجدولة الفروقات المالية بأثر رجعي، وإزالة المفارقات في المرتبات، غير أن هذه القرارات لم تجد طريقها إلى التنفيذ من قبل الأجهزة التنفيذية المعنية، واستمر التسويف بين إعلانها وتطبيقها .بينما مطالب المعلمين واضحة، تتمثل فى رفع الحد الأدنى للأجور إلى( ٥٠٠ ) ألف جنيه سوداني، وإصلاح هيكل الأجور، وصرف المتأخرات والبدلات، وضمان انتظام صرف الرواتب في موعد أقصاه اليوم الخامس من كل شهر.معالجة التفاوت في المرتبات بين الولايات للمعلمين الذين يشغلون الدرجة الوظيفية نفسها، إلى جانب تحسين أوضاع معلمي إقليمي دارفور وكردفان، الذين يواجهون ظروفاً استثنائية بفعل الحرب وتداعياتها.

## فجوة واسعة بين الأجور وتكلفة المعيشة

فقد كشفت دراسة أجراها المكتب الاجتماعي للجنة المعلمين، أن تكلفة المعيشة الشهرية لأسرة مكونة من خمسة أفراد تبلغ نحو (٤،١٨٠ ) ألف جنيه سوداني، بينما يبلغ متوسط راتب المعلم الآن نحو (١٢٨) ألف جنيه سوداني، لايغطى سوى نحو (٣٪)من احتياجات شهرية لأسرة من(٥) أفراد. هذه الفجوة تكشف حجم تدهور القوة الشرائية لرواتب المعلمين، واستمرار هذا الوضع لا يهدد الاستقرار المعيشي للمعلمين وحدهم، بل يضع مستقبل التعليم العام أمام مخاطر حقيقية،لذلك فإن الإضراب أداة مشروعة للمطالبة بالحقوق، وسيستمر إلى حين الاستجابة لمطالب المعلمين والمعلمات.



مصدر الصورة: موقع السودان نت

# طالبات حرمن من الامتحانات من صفحة على الفيسبوك باسم «نيرتتي في الوجدان»



الأستاذة منى بله

**لماذا ننتظر ثلاثة سنوات لأداء الامتحان ؟**

أنا أسماء مكى طالبة شهادة سودانية من ولاية وسط دارفور، محلية غرب جبل مرة، نيرتتي. أطالب بإجراء الامتحانات هنا ، نحن ننتظر منذ ثلاثة سنوات لعقدها ،أنا يتيمة الأب ،ونحن ثلاثة أشقاء نرغب فى أداء الامتحان . ظروفنا المادية لا تسمح بذلك، أخي ترك المدرسة لمساعدة أمى حتى أتمكن من مواصلة الدراسة ، لكن حتى الآن لم تُجر الامتحانات ، ولا استطيع الذهاب

لأدائها فى مكان اخر ، اننى اطالب بعقدها لنا هنا في نيرتتي.

## حزينة ...صعوبة المواصلات تحرمنى من أداء الامتحان

أنا ميساء اسماعيل حزينة القلب من ولاية وسط دارفور، لم أجلس لأداء امتحانات الشهادة السودانية ، مضت ثلاثة سنوات وانا انتظر عقدها فى محليتنا ،لا استطيع السفر خارجها بسبب عدم توفر وسائل النقل نعم، نحتاج إلى أن تُجرى لنا الامتحان هنا.

## ارجوكم دعونا نمتحن في نيرتتي

انا رقية محمد اسماعيل محمد طالبة في مدرسة آفاق المستقبل، ولاية وسط دارفور، محلية غرب جبل مرة، نيرتتي. منذ ثلاث سنوات، وانا اتطلع للجلوس لأداء امتحانات الشهادة السودانية هنا ، اهلى لن يسمحوا لى بالسفر خارج المنطقة خوفا من التعرض لأذى فى الطريق ، لقد تضررنا من الحرب و نزحنا من مكان لآخر ،جميع الطلاب والطالبات متحمسون لأداء الامتحانات ،ارجوكم دعونا نمتحن هنا .

## اتيحوا لي فرصة تحقيق حلمى :

اسمي زهرة الطيب إبراهيم، من محلية غرب جبل مرة. مضت ثلاث سنوات وأنا أرغب في أداء الامتحان، الظروف الاقتصادية منعتني من الذهاب لأدائها خارج المنطقة ،لماذا لا أؤدي الامتحان هنا ؟ ألستُ سودانية؟ ولي حق فى تحقيق هدفى فى الحياة وهو الالتحاق بمجال الصحة العامة ؟. أتمنى أن تتيحوا لنا فرصة أداء الامتحان في نيرتتي.

## الحرمان من الامتحان يشعرني أنني بلا قيمة:

الطالبة (ن) أشعر اليوم بحزن بالغ. وانا اقف بينكم اشرح معاناتي بوصفي طالبةً تنتظر إجراء الامتحانات منذ ثلاث سنوات،. يجعلنى ذلك أشعر بأنني بلا قيمة، وأن جميع طموحاتي ستنتهي.

هذا هو حزني العميق والظلم الكبير الذي أعيشه في الوقت الراهن. أتمنى أن تصل رسالتي إلى جميع من يتابعونني. أرجوكم، أظهروا اهتماماً بمشاعرنا، واعملوا على إتاحة الامتحان لنا هنا بأمان هذا هو أملنا،من دون أن نشعر بالخوف من الاغتصاب أو القتل أو غير ذلك من المخاطر الكثيرة التي قد نواجهها على الطريق الذي نسلكه للوصول إلى حيث يمكننا أداء الامتحان .

# صحفية سودانية تؤسس مدرسة أطفال جنوب الخرطوم وسط الحرب



الصحفية هنادي الهادي

**المصدر: قناة الجزيرة**

برزت فكرة هذه المدرسة في سبتمبر ٢٠٢٠. من أجل المساهمة في حماية الأطفال جنوب الخرطوم من آثار الحرب، أو انخراطهم في أعمال غير آمنة ، قالت الاستاذة هنادي الهادي بدأنا بعدد( ١١ ) طالبًا.، كان الوضع صعبًا، ويمثل تحديًا بالنسبة إليّ، ووضعنا نصب أعيننا تأسيس قدرات الطلاب في أربع مواد أساسية، هي الرياضيات واللغتين العربية والإنجليزية والقرآن الكريم. لاحظت



وجود مشكلة في اللغة العربية، حتى في الإملاء، والقراءة مع وجود فروق فردية باختلاف المناطق التي ينتمي إليها الطلاب .وبفضل الله وتوفيقه، استطعنا تجاوز الصعوبات. وبإرادة الطلبة وبمساندة أولياء أمورهم والجيران زاد عدد الطلاب وأصبح حاليًا مئتي طالب.بدأنا بأربعة مستويات، واجرينا اختبارات لتقييم مستويات الطالبات والطلاب، فرفعنا مستوى من أظهروا تقدما، ونقلنا من كانت مستوياتهم اقل الى فصول أخرى، حاليا وصلنا خمسة مستويات.

## مروان أول الشهادة الابتدائية بمعسكر العفاض :الحرب لم تستطع مصادرة احلامى

أحرز مروان آدم حامد المركز الاول ( ٢٤٧) درجة على مستوى مدرسة د. أبو ذر الكودة بمعسكر نازحي الفاشر (بالعفاض)، فى امتحان الشهادة الابتدائية بالولاية الشمالية. رغم انه عاش النزوح وذاق مرارة الفقد باستشهاد شقيقيه، ومع ذلك ظل يحمل كتبه ويمضي... كأن التعليم هو الشيء الذي يستطيع أن يتمسك به وسط كل ما فقده.



الطالب: مروان آدم

لم يكن نجاحه مجرد نتيجة؛ بل كان رسالة إلى كل من يظن أن الظروف تستطيع أن تطفئ الحلم، ويرسل رسالة لكل من يحلموا بالتعليم :لا تنتظروا أن تصبح الحياة سهلة حتى تتعلموا... فالتعليم لا ينتظر، والحلم يمكن أن يُولد حتى من قلب المعاناة. قال مروان وهو يؤشر لمسكنه وهو عبارة عن راكوبة : «من هذه الراكوبة أحرزت المركز الأول على مستوى معسكر العفاض، التعليم لا ينتظر،اصبروا ،وانتم ايضا تملكون القدرة على إحراز درجات أكبر ، لا تقولوا نحن نازحين، كل أجزاء السودان لنا وطن».

قالت الدة مروان: استُشهد أشقاء مروان محمد آدم حامد ومهند آدم حامد. وكان هو في ظروف صعبة جدًا؛ لأنه كان مصابًا بمرض الجيوب الأنفية، وكان متعبًا جدًا. بعد وصولنا المعسكر وفروا لنا هذه الراكوبة ، بارك الله في هذا المكان. لنا أكثر من عشرة أو أحد عشر شهرًا. نوقد فيه النار ونأكل ونشرب، ويدرس مروان.

## مبادرة مجتمعية تسهم فى استقرار التعليم بريفي الفاشر

قام أساتذة المرحلة الابتدائية بمنطقتى طرة وقرنى بريفي الفاشر بولاية شمال دارفور بمبادرة لفتح فصول من الصف الأول حتى الخامس مارس ٢٠٢٥ بدعم من غرفة الطوارئ ، وقال ممثل الغرفة : تم توفير معدات مدرسية واجلاس وحافز رمزى لـ(١٨) معلما بمدرسة قرنى الابتدائية اضافة الى صيانة المرافق الصحية.

وفى منطقة طرة تم توفير الزى، ومعدات مدرسية وانشاء مرافق صحية ،وبلغ عدد التلاميذ في كل فصل حوالى(٦٥) تلميذا ( كل فصل به أ،ب) وبلغ عدد المعلمين (١٥) معلما، اضافة الى ثلاثة عمال.

ووجدت المبادرة ترحيبا واسعا من أولياء الأمور وإقبالا من الطلاب ،وطالب مواطنون بفتح مدارس المرحلة المتوسطة،كما طالبوا بفتح مزيد من مدارس فى ريفى الفاشر، وفتحت مدرسة في مليط ، وأضاف مسؤول غرفة الطوارئ :ستواصل المبادرة عملها إلا أن ذلك يتطلب الدعم المالى واللوجستى من المانحين الذين يتركز اهتمامهم حاليا على الغذاء والصحة.



مصدر الصورة: الشرق الأوسط

## زلفى موسى: عضوة مبادرة الشهادة السودانية

# المطلوب إبعاد التعليم عن التوظيف السياسي، وتنقية المناهج من التعبئة العسكرية



زلفي موسى

**انطلقت المبادرة القومية لإنقاذ مستقبل طلاب الشهادة السودانية في مارس ٢٠٢٦م، ودعت إلى إقامة مراكز امتحانات فى مناطق تواجد الطلاب خاصة فى دارفور وكردفان والنيل الأزرق بدلا من إجبارهم على التنقل إلى مناطق أخرى لضمان تكافؤ الفرص وتقليل حجم المخاطر الامنية، وطالبت بتوفير بيئة آمنة متفق عليها بين أطراف الحرب تضمن سلامة الطلاب والمعلمين والكوادر الإدارية واللوجستية خلال فترة الامتحانات،**

وتواصل القائمون على المبادرة مع أطراف الحرب لمعرفة مدى التزاماتهم تجاه المبادرة، فهل حققت أهدافها؟ و ما حجم التحديات التي واجهتها؟ و هل للمبادرة تصور لمستقبل التعليم فى ظل الحرب؟ وماهو دور المبادرات المجتمعية فى حماية الحق فى التعليم؟ تلك كانت محاور الحوار مع الاستاذة زلفى موسى عضوة المبادرة :

**كيف تصفين واقع التعليم العام والعالي في السودان بعد أكثر من ثلاث سنوات من الحرب؟**

شهد التعليم العام والعالي في السودان، خلال السنوات الثلاث الماضية من الحرب، أسوأ الظروف ؛ إذ تعرضت البنية التحتية للمدارس والجامعات لانهيار تام وممنهج، وحُوِّل العديد من المدارس وقاعات الدراسة إلى معسكرات لتدريب الجنود ومخازن للذخيرة في المدن الكبرى وبعض المناطق الريفية. وأدى هذا الوضع الكارثي إلى انقطاع أعداد كبيرة من الطلاب والطالبات عن الدراسة في مختلف المراحل التعليمية.

**حدثينا عن مبادرة امتحانات الشهادة السودانية: كيف بدأت، ومن شارك فيها، وما هدفها الأساسي؟ والى اين وصلت؟**

انها انطلقت كمبادرة مجتمعية وطنية جامعة تضم كافة ألوان الطيف السوداني من الشمال والشرق والغرب والوسط وجنوب النيل الأزرق. قادها مجموعة من الناشطين والمهتمين بالتعليم، على رأسهم الأستاذ شمس الدين ضو البيت، ود. نعمات كوكو، ود. هنادي الملك ومجموعة كبيرة من الناشطين.وذلك بغرض

توحيد امتحانات الشهادة السودانية ضمن إطار موحّد يضمن حق جميع الطلاب في التقدّم للامتحان، بصرف النظر عن مناطقهم أو ظروف الحرب، انطلاقاً من مبدأ أن التعليم حقاً إنسانياً قضية وطنية جامعة تسهم في التعافي المجتمعي وإرساء السلم.

حظيت المبادرة بتأييد من أطراف عدة، من بينها حركة تحرير السودان/ عبد الواحد محمد نور في جبل مرة. وعلى الرغم من المخاطبات الرسمية والتواصل مع أطراف الحرب لم تنجح المبادرة في التوصل إلى آليات تعاون عملية ومتكاملة مع الحكومة في بورتسودان. ولا تزال الجهود والمطالبات الرامية إلى توحيد الامتحان مستمرة حتى الآن.

## الامتحانات الموازية تسهم في تعميق الانقسام المجتمعي

**ما أبرز التحديات التي واجهتكم في تنظيم الحملة؟ وكيف تعاملتم معها؟**

تمثّل التحدي الأبرز في إقناع أطراف الحرب بتحييد قطاع التعليم وإبعاده عن التجاذبات السياسية، و تجنّب توجيه اتهامات ذات طابع سياسي إلى المبادرة. كما واجه الطلاب النازحون صعوبات جمة في التنقّل، ومخاطر الاعتقال بموجب قانون «الوجوه الغريبة»، وواجه بعضهم مشاق كبيرة، مما أدى إلى وصولهم بعد بدء الامتحانات . وقد جرى التعامل مع هذه التحديات من خلال تعزيز خطاب إنساني ووطني جامع، وإشراك منظمات المجتمع المدني والناشطين في العمل على توفير ممرات ومراكز تجمّع آمنة.

**هل أتاحت الامتحانات التي انعقدت في العام ٢٠٢٥م فرصًا متكافئة لجميع الطلاب، أم ظل الطلاب النازحين واللاجئين والمناطق المحاصرة خارج الصورة؟**

لم تحقق امتحانات عام ٢٠٢٥م العدالة وتكافؤ الفرص للمحاصرين والنازحين واللاجئين. فقد خرجت مناطق واسعة في دارفور وكردفان ومناطق النزاع والحصار كليًا عن دائرة الامتحانات. أما في مناطق النزوح واللجوء، فبرزت عوائق اقتصادية قاسية تمثلت في عجز الأسر عن توفير متطلبات المعيشة، فضلًا عن سداد رسوم الامتحانات الباهظة التي تُفرض بالدولار (بين ١٠٠ و٢٠٠ دولار)، مما أدى إلى عجز مئات الطلاب عن الجلوس للامتحانات. ويضاف إلى ذلك ظهور استحقاقات طارئة أخرى، مثل تأجيل امتحانات بعض الفئات بسبب ظروف إقليمية طارئة.

**كيف يمكن حماية الحق في التعليم من التوظيف السياسي والعسكري.. وما رأيك في**

**الامتحانات الموازية، وهل تخشى أن تعمّق الانقسام بين المجتمعات السودانية؟**

يتطلب الحفاظ على التعليم إبعاده بالكامل عن دائرة الصراع السياسي والأيديولوجي، وعدم توظيفه أداة للضغط أو المساومة. كما ينبغي مراجعة المناهج بما يضمن طابعها القومي و تمثيلها لمختلف الثقافات والهويات السودانية في الشرق والغرب والجنوب والشمال والوسط، فضلًا عن حذف أي مواد تحض على التعبئة أو العسكرة، واعتماد التدريس باللغات الأم في المناطق المختلفة. أما الامتحانات الموازية، فهي بلا شك جرح غائر في وجدان السودانيين، وتسهم بدرجة كبيرة في تعميق الانقسامات المجتمعية وترسيخ مشاعر التهميش والإقصاء لدى أبناء المناطق المتأثرة بالحرب؛ الأمر الذي يستدعي العودة الفورية إلى امتحان موحد لجميع أبناء الوطن.

**إلى أي مدى أسهمت المبادرات المجتمعية والتعليم الإلكتروني في توفير فرص للتعليم ؟ وما حدود فاعليتها في بلد يعاني من ضعف إمدادات الكهرباء وخدمات الإنترنت؟**

أسهمت منظمات المجتمع المدني والمبادرات الشعبية إسهاماً ملحوظاً في دعم الطلاب، وتغطية جزء من الرسوم الدراسية، وتوفير فرص للتعليم ،غير أن إمكاناتها تظل محدودة، ولا يمكن مقارنتها بالدور



الشامل للدولة . أما التعليم الإلكتروني، فعلى الرغم من كونه خياراً متقدماً ومهماً في أوقات الأزمات ،فإن فاعليته تكاد تنعدم في السودان حالياً، نتيجة انهيار البنية التحتية للاتصالات، وغياب شبكات الإنترنت المستقرة في مناطق الهامش،والانقطاع الشامل للكهرباء، فضلاً عن محدودية اعتماد البلاد على البدائل المتاحة، كالطاقة الشمسية.

**ما هى مخاطر الانقطاع عن التعليم ... وكيف يؤثر ذلك على الفتيات بوجه خاص؟**

أدى الانقطاع المطوّل عن المدارس إلى بروز ظواهر خطيرة ،من أبرزها تجنيد الشباب وتوجههم إلى التعبئة والانضمام إلى القوات المختلفة، نتيجة الفراغ والى عمالة الأطفال، إذ يضطر عدد كبير منهم إلى العمل في مهن شاقة، مثل العتالة والأعمال الهامشية، لتأمين قوت يومهم ومساعدة أسرهم؛ وزواج الأطفال والزواج القسرى إذ تلجأ بعض الأسر إلى تزويج الفتيات في سن مبكرة للتخفيف من الأعباء المعيشية، مما يترتب عليه مشكلات صحية واجتماعية ونفسية جسيمة.

**كيف تتصورون فى المبادرة مسار التعافي التعليمي بعد الحرب ؟ وما الدور المنوط بكل من المجتمع المدني والمنظمات الدولية ووسائل الإعلام فى هذا الصدد؟**

ينطلق مسار التعافي التعليمي الحقيقي من إرساء دعائم السلام الشامل في ربوع السودان، يليه إصلاح المؤسسات الدستورية من خلال اعتماد دستور راسخ يكفل حق التعليم ،وتخصيص ميزانية كافية لتطوير البنية التحتية، وتأهيل المعلمين وتدريبهم، وضمان حقوقهم المادية والمعنوية.

ووضع استراتيجية واضحة لإصلاح المناهج والبنية المؤسسية لقطاع التعليم. يسند ذلك المبادرات المدنية المجتمعية للحد من التسرب المدرسي ، وتقديم الدعم المالى والفنى من المنظمات الدولية مثل اليونسكو واليونسيف ، وبدعم وسائل الإعلام فى تسليط الضوء على مخاطر الفاقد التربوى ، وافساح المجال لسماع أصوات المحرومين من فرص التعليم بسبب الحرب



مقالات :

# معول التنمية الـذي هُـدم.. الـتـعـلـيـم في أتـــون الحـرب

سلمى عبد العظيم

في سبتمبر ٢٠٢٦م أعلنت وزارة التربية والتعليم السودانية عن نتائج إمتحانات الشهادة السودانية للعام ٢٠٢٦م والتي أثارت العديد من الاسئلة في وسائل التواصل الاجتماعي حول غياب أسماء المدارس التي اعتدنا سماعها كل عام وصعود مؤسسة أبوذر الكودة الخاصة لتحصد ما يتجاوز الخمسين بالمائة من قائمة المائة الأولى. أسئلة مشروعة ومفهومة وتفتح المجال لإعادة النظر في تداعيات الحرب على التعليم بوصفه حق أساسي ورافعة للمجتمعات، وطرح سؤال حول التحولات التي أحدثتها الحرب على النظام التعليمي.لاسيما وأن التعليم لم يكن فى سُلم أولويات الحكومة

فقد شهد السودان في العقود الأخيرة تدهورا ملحوظا في مجال التعليم بسبب ضعف الإنفاق العام عليه،حيث لم تتجاوز نسبة الميزانية المخصصة له (١-٣ ) بالمائة من مجمل الموازنة العامة للدولة، وهو ما يثير تساؤلاً حول شعارات مجانية التعليم ورؤية الحكومة لأهميته. وفي العام ٢٠٢٢م صدرت تقارير من اليونيسيف ومنظمة رعاية الطفولة تشير إلى أن حوالي

(٣٣) بالمائة من إجمالي أطفال البلاد لم يلتحقوا بالمدارس، في وقت شهد انهيار التعليم الحكومي ونمو القطاع الخاص حيث اُفتتحت أكثر من (٢٥٠٠) مدرسة خاصة خلال العشرين عام الماضية، من بينها(١٢٧٠) مدرسة في العاصمة الخرطوم.

هنا تظهر خطورة الأمر فالتعليم هو أحد الحقوق الاجتماعية المنوط بالدول احترامها، وحمايتها عبر بناء وتأهيل المدارس، توفير المواد التعليمية، تدريب العاملين في قطاع التعليم ودفع أجور مجزية لهم، وهو ما لم يتحقق في القطاع العام ونتج عن ذلك ازدهار القطاع الخاص الذي لجأت إليه الأسر ميسورة الحال لضمان مستوى تعليمي أفضل لأبنائها،بالمقابل إنعكس هذا النمو سلبا على الأسر ذات الدخل المحدود والمجتمعات الأكثر فقرا وهشاشة مما حَد من الوصول للخدمات التعليمية. وجاءت الحرب لتلقي بظلالها على المؤسسات التعليمية في السودان فمنذ الأيام الأولى للحرب تحولت أغلب المدارس في المدن الآمنة دور إيواء للنازحين بينما تم توثيق ما يزيد عن(٦٧) هجوماً مباشراً واستهدافاً بالقصف للمدارس في السودان منذ العام ٢٠٢٤م، إلا أن الضرر الفعلي للبنية التحتية التعليمية يتجاوز ذلك بكثير بحسب منظمات دولية ومحلية. وهو ما يضعنا أمام سؤال جوهري حول التعليم في أوقات الحرب، حيث نجد أن الانهيار شبه الكامل للنظام التعليمي تمظهر في انقطاع ما لا يقل عن(١٩) مليون طفل عن التعليم كليا أو جزئيا منذ أبريل ٢٠٢٣م بحسب التقرير الصادر عن منظمة كير الدولية في أكتوبر ٢٠٢٦م.

وأسهمت الفوارق الطبقية في تعميق الفجوة في الوصول للتعليم بين السودانيين، ففي الوقت الذي يواجه حوالي( ٨ ) مليون طفل خطر الحرمان من التعليم الأساسي بسبب تواجد أسرهم في المناطق المتأثرة بالنزاع ومعسكرات النزوح واللجوء، فإن الآلاف من الطلاب تمكنوا من مواصلة مسيرتهم التعليمية بعد أن غادروا إلى مناطق آمنة داخل البلاد أو خارجها. وتضعنا هذه الحالة في مواجهة تداعيات الحرب التي لا تؤثر في الجميع بذات القدر، والقدرة على مواصلة التعليم أصبحت مرتبطة إلى حد كبير بقدرة الأسرة على الانتقال إلى مناطق أكثر استقرارا وتحمل تكاليف التعليم، وهو ما يعمق الفوارق التنموية بين المجتمعات ويُسهم في إفقار المجتمعات الأكثر هشاشة، وهو

ما يقودنا لسؤالٍ محوري عن التعليم بوصفه معولاً للتنمية ولا تتحقق إلا به، فعندما يُدمر حجر الأساس يصبح من الصعب فتح أي نقاش عن مستقبل التنمية في السودان.

بحسب أمارتيا سين وهو (اقتصادي وفيلسوف هندى) فإن التنمية هي عملية تزيد من قدرات الأفراد وتوسع خياراتهم ليعيشوا الحياة التي يختارونها، ففي كتابه (التنمية كحرية ) يركز على التنمية البشرية كواحدة من اتجاهات التنمية الرئيسية وهنا يبرز التعليم كأحد أهم الأدوات لتحقيق التنمية، حيث يوفر التعليم فرص وخيارات تحقيق جودة حياة أعلى، فالأطفال الذين يفقدون فرصهم في التعليم اليوم قد يواجهون مستقبلا فرص أقل في العمل والمشاركة الاقتصادية. يتجاوز (سين) التنمية بوصفها زيادة في ناتج الدخل القومي لتعبر عن زيادة الرفاه الاجتماعي للأفراد وتوسيع فرصهم وخياراتهم، بجانب تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة الفاعلة في صنع واتخاذ القرارات، وهنا يبرز تدمير التعليم كتحدي يحتاج تضافر الجهود للتغلب عليه، فالسودان لا يفقد البنى التحتية التعليمية فحسب بل يخاطر بفقدان أجيال من المعلمين، الأطباء، الباحثين وغيرهم من الكفاءات التي يحتاجها مستقبل التنمية وإعادة الإعمار.

إن بناء النظام التعليمي وإعادة فتح المؤسسات التعليمية يجب ألا تكون مجرد خدمة تقُدم بعد إنتهاء الحرب، بل هو الركيزة الأساسية التي تبنى عليها جهود التعافي وإعادة الإعمار، لذا من المهم وضع التعليم في قلب عمليات صناعة السلام وبنائه لضمان تأهيل البنى التحتية للتعليم والكوادر العاملة به من خلال إعادة تأهيل المدارس والجامعات المتضررة وتأهيل المعلمين ودعمهم نفسيا وماديا لضمان عودتهم لأداء مهامهم بكفاءة عالية. بجانب استخدام مناهج دراسية تعيد بناء الإنسان وتسهم في ترسيخ ثقافة السلام والتماسك المجتمعي ونبذ العنف، والحرص على ضمان مجانية التعليم وتوفير بيئة تعليمية آمنة وداعمة كشرط لحماية الأطفال من مخاطر العمالة المبكرة والتجنيد، كما يجب الاستثمار في المستقبل الإقتصادي عبر ربط مخرجات التعليم بمتطلبات السوق وخطط التنمية الوطنية لبناء قدرات محلية قادرة على سد الحاجات المطلوبة والمساهمة في إعادة الإعمار.

# دور التعليم الجامعي في تشكيل الوعي المجتمعي وصناعة السياسات الخارجية للدول

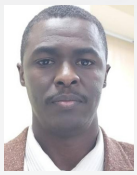
رشيدة آدم

تجاوز التعليم في العصر الحالي المفهوم التقليدي المعْني بنقل المعرفة والمهارات في أطر مؤسسية منظمة وفقا لمناهج دراسية معينة. وأصبح له دورامهما كقوة ناعمة في تحقيق الاستقرار وبناء السلام وتوجيه السياسات الخارجية والتوجهات الإستراتيجية للدول. خاصة فيما يتعلق بإدارة التنوع والإختلاف والحد من خطاب الكراهية، والمساهمة في استدامة السلام والوقاية من النزاعات، وبالتالي يُسهم بشكل مباشر في نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

فالتعليم أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بواقع المجتمعات، حيث توفر الجامعات بيئة مثالية لمناقشة وتطبيق الأمثلة الواقعية لأزمات المجتمعات، وتبادل وجهات النظر المتباينة للمتعلمين وإدارة التوتر وحل المشكلات والاعتراف بنقاط القوة والضعف. كل ذلك مهم في تعزيز وترسيخ قيم الحوار والشعور بالانتماء والفاعلية في المجتمع. بالتالي يمتلك الأفراد عن طريق التعليم القدرة على إزالة جذور خطاب الكراهية وإثارة التفكير النقدي لقضايا المجتمع، والتركيز على استخدام الحوار والتعاون في مختلف المجالات.

تحولت المؤسسات الجامعية إلى مراكز نفوذ استراتيجي وأداة رئيسة في منظومة الدبلوماسية الحديثة، مثلا فيما يتعلق ببرامج المنح الدراسية التي تُعتبر أداة سياسية لتعزيز صورة الدولة إيجابيا وبناء جسور التواصل الثقافي والسياسي، تنظر الدول لهذه المنح كاستثمار استراتيجي يعزز من قوة الدولة الناعمة عالميا. وتستفيد منها في بناء شبكة خريجين عالمية ويكون الولاء للمؤسسة الجامعية التي تخرجوا منها. كذلك فيما يتعلق بجذب العقول وبناء الولاءات يشغل الطلاب لاحقا بعد تخرجهم مناصب قيادية وسياسية مهمة في بلدانهم مما يعزز العلاقات والشراكات المستقبلية للمؤسسة والدولة المضيفة أيضا توفر الجامعات منصات محايدة لالتقاء الخبراء والأكاديميين في حالة نشوب الأزمات بين الدول - فيما يسمى بالمسار الثاني أو الدبلوماسية الخلفية- حيث يلتقي فرقاء الدول داخل البيئات الجامعية لإدارة نقاشات تقرب وجهات النظر بعيدا عن القنوات الرسمية و ضغوط الإعلام. كذلك تقدم الجامعات دراسات واستشارات يعتمد عليها صناع القرار في الدول لتحديد القرارات والخيارات السياسية وذلك عبر مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية والمعاهد الجامعية المتخصصة الملحقة بالجامعات. أيضا تُسهم الجامعات في رفد المؤسسات الدبلوماسية بالخبرات الأكاديمية المتخصصة للاستعانة بهم سواء كموظفين دائمين في وزارات الخارجية أو كمشاركين وأعضاء ضمن الوفود الرسمية للدول كما تُسهم في تطوير تكنولوجيا الدفاع والذكاء الإصطناعي والأمن السيبراني وهي عناصر في غاية الأهمية تمنح الدول تفوقا استراتيجيا ينعكس على قوتها ونفوذها في الساحة الدولية. إذ تعيد التكنولوجيا تعريف القوة والسيادة في الساحة الدولية حيث أصبحت العلاقات الدولية تُبنى على أساس التقدم التكنولوجي.

ختاما نستطيع القول إن التعليم الجامعي ضرورة استراتيجية قصوى لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة. ولتحقيق هذا الهدف يجب التغلب على التحديات التي تواجه استقرار التعليم خاصة في الدول التي تعيش الحروب والنزاعات مما يؤدى إلى انقطاع المسار التعليمي لأجيال المستقبل وتوقف العملية التعليمية لزمن طويل مما ينعكس سلبا على مستويات الوعي والأمن الاجتماعي والمشاركة الفاعلة لأفراد المجتمعات في الحفاظ على أمن دولهم واستقرارها وبالتالي استقرار المنظومة الدولية



# الحق في التعليم مكفول بالمواثيق الدولية وهو طوق نجاتنا من الأزمات

المحامي العاقب جابك الله

في جميع الحضارات الإنسانية القديمة والحديثة تظهر قيمة التعليم من خلال القيمة العالية للمعلمين، والمكانة المرموقة التي يحظى بها الأطباء وعلماء الرياضيات والفلك وفقهاء القانون ورجال الدين والمؤرخين وغيرهم .

فى العام ١٩٤٥م اصبح التعليم قيمة وحق تتفق بشأنه كل الأمم عندما أسست منظمة اليونسكو وهي منظمة دولية معنية بتنسيق الجهود بين الدول فيما يتعلق بالتعليم والثقافة والفنون ،وتلى ذلك مجموعة من المواثيق الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في العام ١٩٤٨م الذي أكد أن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان الضرورية لضمان النماء والتطور الحقيقي للإنسان ، وأكدت على هذا الحق اتفاقيات دولية متخصصة مثل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠٠٦م واتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩م على سبيل المثال لا الحصر وبناء على ما تقدم سوف يتطرق

هذا المقال إلى الحق في التعليم في المواثيق والاتفاقات الدولية، وعلاقة ذلكٍ بحقوق الإنسان.

## أولا: الحق في التعليم في المواثيق والاتفاقيات الدولية :

تعتبر الاتفاقية الدولية لمنظمة اليونسكو ١٩٤٥م باكورة هذه الاتفاقيات وهي الإطار القانوني والحقوقي الدولي لتنسيق وتنظيم الجهود بين الدول فيما يتعلق بالتعليم والثقافة والفنون ،وكل نصوص الاتفاقية مخصصة لهذا ،ونص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة (٢٦) على حق الإنسان في التعليم ومجانية وإلزامية التعليم الابتدائي والأساسي ، وتسهيل الحصول على التعليم الفنى ،وفي الفقرة الاولى والثانية أوضحت أهداف التعليم وهي: تحقيق النمو الكامل والتام للشخصية وتعزيز التسامح وإحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وعلى نفس النهج نجد العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر في العام ١٩٦٦م الذى أكد على الحق في التعليم وفي المادة (١٣) أضاف حقوق أخرى لما ورد في المادة (٢٦) من الإعلان العالمي بالتأكيد على أهمية التوسع في مجانية التعليم للمستوى الثانوي ،وشدد على عدم التمييز في التعليم على أساس اللون أو الجنس أو العرق أو غيرها من مظاهر التمييز وأن يُوجه التعليم لتحقيق النماء والتطور الحقيقي للشخصية الإنسانية وكرامتها وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين الأمم والأديان و الفئات السلالية والاثنية وإحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

وفي الاتفاقيات الفئوية ناخذ مثال اتفاقية الطفل للعام ١٩٨٩م واتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة للعام ٢٠٠٦م حيث أكدت اتفاقية حقوق الطفل على الحصول على التعليم الابتدائي والأساسي المجاني وكفالة التعليم دون استثناء او تمييز وأن يكون إلزامي كما جاء في نص المادة( ٢٨) من الاتفاقية، وشددت المادة (٢٣) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أهمية الحق في التعليم بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة دون تمييز على أساس الإعاقة أو غيرها من أشكال التمييز .

من خلال تلك النماذج تتضح قيمة هذا الحق ،الذى انعكس على التزامات الدول الدستورية القانونية والاخلاقية تجاه مواطنيها باعتماد نظام يفى بحقوقهم فى التعليم ، حيث أصبحت جودة التعليم والتأهيل الأكاديمي الطريق الأول لنهضة جميع الأمم بلا استثناء، وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين المجموعات المكونة لمجتمع متنوع ومتعدد الخلفيات والثقافات كما هو الواقع السوداني، لذلك فأن نظام تعليمي مستند لمعايير حقوق الإنسان يمثل طوق نجاة لتجاوز الخلافات والصراعات و التي نعيشها الآن التي مزقت وجداننا قبل أن تمزق وطننا.

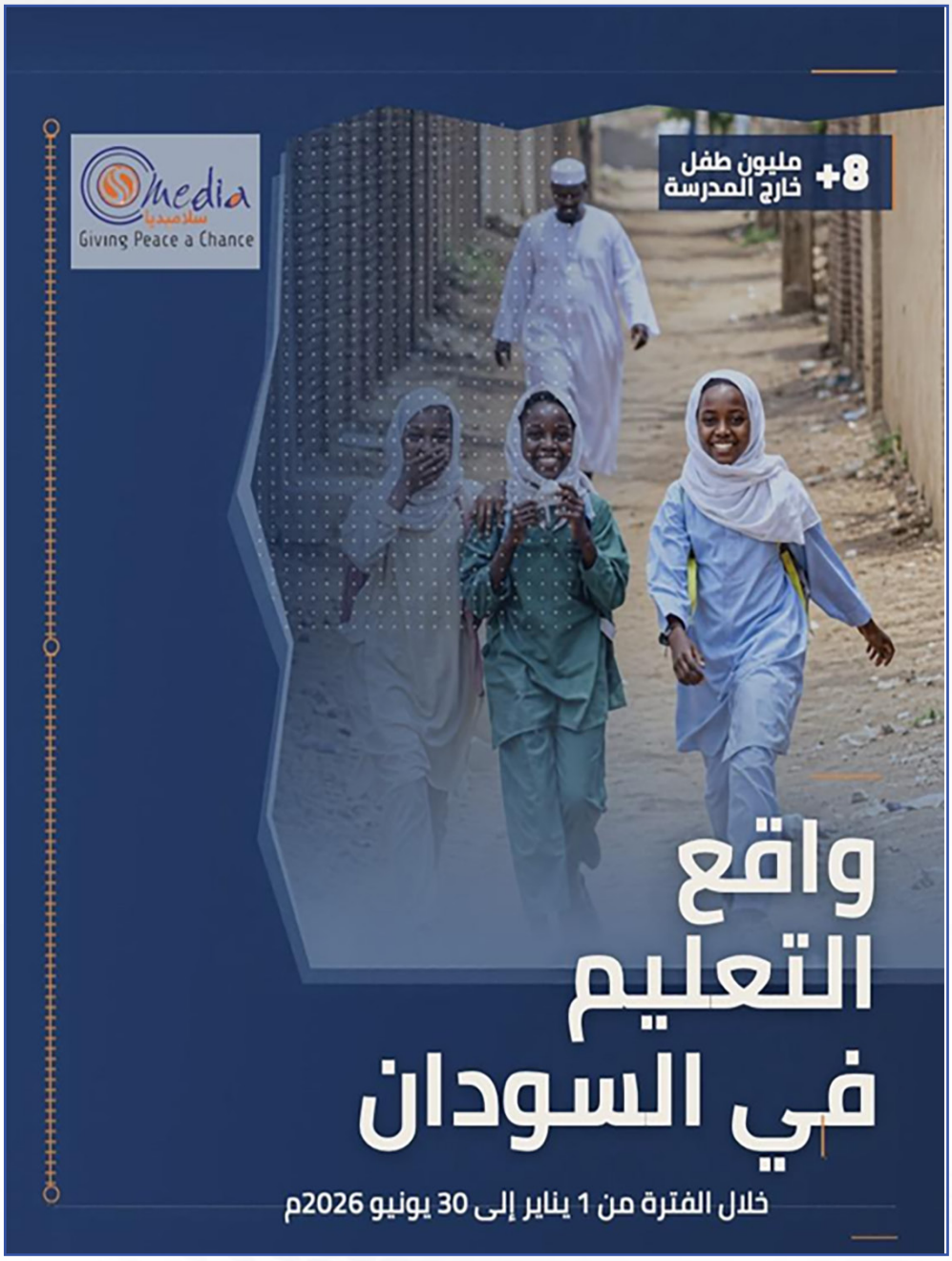
## ثانياً: علاقة الحق في التعليم بحقوق الإنسان الأخرى.

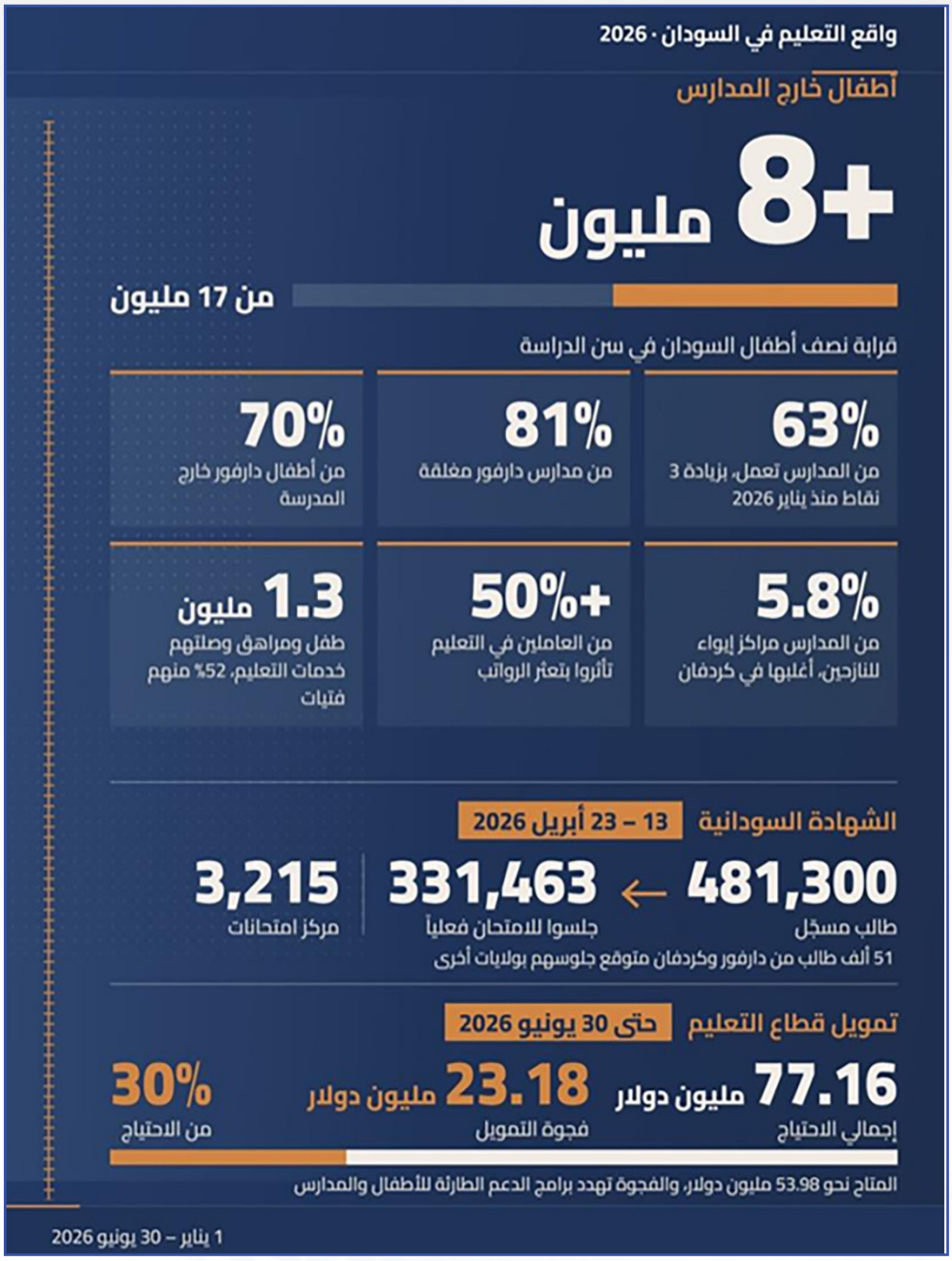
تتجلى علاقة الحق في التعليم بحقوق الإنسان الأخرى في أن التعليم هو الطريق الوحيد للوصول إلى بقية حقوق الإنسان لذلك ونسبة لتلك الأهمية ومحورية هذا الحق أطلق عليه منبت حقوق الإنسان وهذا اجتراح مني فعلى سبيل المثال الحق في الصحة يحتاج كادر صحي ولن يستطيع أحد أن يكون طبيب أو ممرض أو مشتغل في المجال الصحي دون الحصول على المؤهلات من شهادات أكاديمية والتدريب، وظلت أهمية التعليم قائمة في الماضي والحاضر لكنه في المستقبل أكثر أهمية ، لأن جميع الاحتياجات تحتاج لمستوى من المعرفة الضرورية للحصول على أبسط الحقوق ، لا مستقبل مشرق لشخص غير متعلم ولا مستقبل لامة لم تحترم الحق في التعليم وتراهن عليه .

## المصادر


١. الميثاق التأسيسي لمنظمة اليونسكو ١٩٤٥م.
٢. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م.
٣. العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦م.
٤. اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩م.
٥. اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠٠٦م.
٦. دستور اليابان الفصل الثالث
٧. دستور البرازيل الباب الثاني

دولهم واستقرارها وبالتالي استقرار المنظومة الدولية.


Media
سلاميديا
Giving Peace a Chance
+8 مليون طفل
خارج المدرسة
واقع
التعليم
في السودان
خلال الفترة من 1 يناير إلى 30 يونيو 2026م


واقع التعليم في السودان · 2026
أطفال خارج المدارس
+8 مليون
من 17 مليون
قرابة نصف أطفال السودان في سن الدراسة
63%
من المدارس تعمل، بزيادة 3 نقاط منذ يناير 2026
81%
من مدارس دارفور مغلقة
70%
من أطفال دارفور خارج المدرسة
5.8%
من المدارس مراكز إيواء للنازحين، أغلبها في كردفان
+50%
من العاملين في التعليم تأثروا بتعثر الرواتب
1.3 مليون
طفل ومراهق وصلتهم خدمات التعليم، 52% منهم فتيات
الشهادة السودانية
13 – 23 أبريل 2026
481,300
طالب مسجّل
331,463
جلسوا للامتحان فعلياً
3,215
مركز امتحانات
51 ألف طالب من دارفور وكردفان متوقع جلوسهم بولايات أخرى
تمويل قطاع التعليم
حتى 30 يونيو 2026
77.16 مليون دولار
إجمالي الاحتياج
23.18 مليون دولار
فجوة التمويل
30%
من الاحتياج
المتاح نحو 53.98 مليون دولار، والفجوة تهدد برامج الدعم الطارئة للأطفال والمدارس
1 يناير – 30 يونيو 2026



# من الهامش إلى بناء السلام، التعليم في السودان زمن الحرب

## الرحّل والنازحون واللاجئون في مواجهة الإقصاء التعليمي.

**إعداد: د. عاطف عجيب**
متخصص في دراسات السلام والنزاعات وإدارة التنوع الثقافي

### مدرسة بلا جدران

حين يُسأل طفل نازح عن مدرسته، قد يشير إلى خيمة نُصبت على أرض جرداء، أو إلى فصل في معسكر للاجئين خلف الحدود، أو إلى لا شيء، هذه الإجابات الثلاث تلخّص حال التعليم في السودان بعد أكثر من ثلاث سنوات من الحرب، فنحن لا نواجه أزمة تعليم عابرة، بل تفكّكاً لأحد أهم روابط الدولة بالمجتمع، وتصل الأجيال ببعضها، يحاول هذا المقال أن يقرأ المشهد من موقع تخصصي، لا بوصفه أرقاماً في تقارير الطوارئ فحسب، بل يطرح سؤالاً عن العدالة والاعتراف والانتماء، من يُعلّم؟ وبأي لغة؟ ووفق أي منهج؟ ومن يقرر ذلك؟ ويتناول بالتحديد فئتين ظلّتا على هامش المنظومة التعليمية قبل الحرب وازدادت هشاشتها بعدها ، الرُحّل ، النازحون واللاجئون في المعسكرات.

### الصورة العامة

تفيد تقديرات اليونيسف والأمم المتحدة، عام ٢٠٢٦م، بأن أكثر من ثمانية ملايين طفل في سن الدراسة خارج المدرسة، أي ما يقارب نصف

الأطفال في هذه الفئة العمرية البالغ عددهم نحو سبعة عشر مليوناً ، وكان الرقم قبل اندلاع القتال في أبريل ٢٠٢٣م يقارب (٦،٩) مليون طفل حسب تقديرات اليونسيف، ما يعني أن الحرب لم تصنع الأزمة من العدم، بل ضاعفتها وعمّقتها.

وتشير اليونيسف إلى أن نحو نصف المباني المدرسية لم تعد تعمل فصولاً دراسية، وأن كثيراً منها تحوّل إلى مأوى للنازحين، في دارفور وحدها أُغلقت (٨١٪) من المدارس، ولا يداوم نحو (٧٠٪) من الأطفال، بينما تُستخدم قرابة (٥،٨٪) من المدارس ملاجئ، أما المعلمون فأكثر من نصفهم لم يتقاضوا رواتبهم منذ بدء الحرب، ومع ذلك يواصل كثير منهم العمل، وقد قدّرت جهات تعليمية فقدان الأطفال نحو (٥٠٠) يوم دراسي، في واحدة من أطول فترات إغلاق المدارس في العالم.

ولا تقف التكلفة عند حدود التحصيل الاكاديمى، إذ تحذر منظمات العمل الإنساني من أن الأطفال خارج المدرسة أكثر عرضة للزواج المبكر والاستغلال وعمالة الأطفال، والتجنيد في الجماعات المسلحة، وأن هذه المخاطر تتصاعد كلما طالت مدة الانقطاع، بهذا المعنى يصبح الفصل الدراسي أداة حماية، لا مجرد فضاء للتلقين.

## تعليم الرُحّل هامشٍ سبق الحرب

لم يكن الرُحّل يوماً في قلب السياسة التعليمية السودانية، فقبل الحرب كانت دراسات وزارة التربية واليونيسيف تُظهر أن النسبة الغالبة من الأطفال خارج المدرسة تنتمي إلى المجتمعات الرُحّل أو إلى المناطق الريفية و المتأثرة بالنزاع، وتبيّن بيانات اليونسكو أن نحو (٢٤٪) من سكان ولاية جنوب دارفور من الرُحّل، وأن معدلات الالتحاق والإتمام بينهم من أدنى المعدلات في البلاد، وأن البنات يتسرّبن مبكراً أو لا يلتحقن أصلاً، ومع أن وزارة التربية أنشأت إدارة متخصصة لتعليم الرُحّل، ظل الوصول إليهم تحدياً قائماً.

ومن منظوري، لا يكفي تفسير ذلك بعزوف المجتمعات كما يرد أحياناً في التقارير، فالمدرسة الثابتة، بتقويمها ولغتها ومحتواها، صُمّمت لمجتمعات مستقرة، بينما تقوم حياة الراعي على الحركة الموسمية وعلى معرفة محلية عميقة بالمرعى والماء والمناخ والعلاقات بين القبائل، وحين لا يجد الراعي في المنهج ما يعكس عالمه، ولا في الجدول المدرسي ما يتسع لترحاله، يصبح العزوف استجابة منطقية لنظام لم يعترف به، وهذا ما يسميه عالم الاجتماع النرويجي (يوهان غالتونغ) العنف الثقافي والبنيوي، عنف لا يُرى

ببندقية، لكنه يُنتج الإقصاء بصورة منتظمة وتأتي الحرب لتزيد المشهد تعقيداً، فالرُحّل يقيمون عند تقاطع الجغرافيا والنزاع، مسارات الترحال تمر بمناطق قتال، والعلاقة بين الرعاة والمزارعين كانت أصلاً من خطوط التوتر في دارفور وكردفان والنيل الأزرق، ويجب الاعتراف هنا بأن البيانات الحديثة المفصّلة عن تعليم الرُحّل تحديداً شحيحة، وأن معظم الأرقام المتاحة قبل الحرب، وهذه الفجوة المعرفية ليست تفصيلاً فنياً، بل مؤشر على أن هذه الفئة ما زالت غائبة عن الرصد وعن التخطيط الطارئ على السواء، وهو ما ينبغي أن يكون أولوية بحثية وسياساتية.

## النزوح الداخلي، حين تصير المدرسة مأوى

تشير تقارير اليونيسف إلى أكثر من تسعة ملايين نازح داخل السودان، منهم خمسة ملايين طفل ، وفي هذه الظروف نشأت أشكال تعليم بديلة، خيام تعليمية قرب بورتسودان، وبرامج تعلّم مسرّع، ومبادرات مجتمعية يقودها متطوعون ومعلمون نازحون بدعمٍ من منظمات محلية ودولية.

وقد أطلقت في ٢٠٢٦م مبادرات لإعادة الأطفال إلى التعلم، منها برنامج (بريدج) الذي تنفذه اليونيسف ومنظمة إنقاذ الطفولة وشركاء آخرون للفترة ٢٠٢٦م -٢٠٢٨م، ويستهدف نحو (٣٢٨) ألف طفل، وإنشاء قرابة (١٨٠٠) مساحة تعلّم آمنة، وإعادة فتح مئات المدارس، كما أعلن (صندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر) مبادرة بقيمة (٢٢) مليون دولار لنحو (٢٠٠)ألف طفل في غرب دارفور وجنوب كردفان والقضارف، وهذه جهود مهمة، لكنها صغيرة قياساً إلى حجم الحاجة، وكثير منها مرتبط بدورات تمويل قصيرة.

والسؤال الأعمق هو سؤال الاستدامة والملكية، فالتعليم الطارئ الذي يُدار من الخارج، بلا اندماج في المنظومة الوطنية، قد يملأ الفراغ اليوم ويترك فراغاً أكبر غداً، ومن هنا تأتي أهمية الاعتراف بالمعلمين النازحين وتأهيلهم وصرف حوافزهم، وربط الفصول البديلة بالامتحانات والشهادات المعترف بها، حتى لا يتحول التعلم إلى مسار موازٍ لا يفضي إلى شيء.

## اللجوء و سؤال اللغة ، المنهج ، الاعتراف

في تشاد وحدها، وهي من أكثر دول الجوار تأثراً، سجّلت المفوضية أكثر من (٩٢٥) ألف لاجئ سوداني حتى أبريل ٢٠٢٦م، الأطفال أكثر من نصفهم، وتكشف تجربة المعسكرات هناك عن أسئلة تقع في صميم إدارة التنوع

الثقافي، بأي لغة يُعلّم الطفل اللاجئ؟ وهل يتبع المنهج السوداني أم التشادي؟ ومن يعترف بشهادته؟

ويواجه المعلمون السودانيون في شرق تشاد تحدى التكيّف مع المنهج التشادي والعمل عبر فوارق لغوية، إذ يتحدث كثير من الأطفال السودانيين العربية بينما تقوم المنظومة التشادية على الفرنسية إلى جانب العربية ولهجات محلية، وفي المقابل، أسهمت جهود منظمات مثل مجلس اللاجئين النرويجي في تدريب المعلمين وإدماج مدارس المعسكرات في المنظومة الرسمية، إذ أفادت المنظمة باعتراف وزارة التربية التشادية بنحو (٧٧٪) من مدارس المعسكرات التي تعمل معها بوصفها مؤسسات عامة، ومع ذلك تبقى الخطة الإقليمية لاستجابة اللاجئين لعام ٢٠٢٦م ممولة بنسبة (١٧٪) فقط من احتياجها.

هنا يلتقي الفصل الدراسي بسؤال السلام، فاجتماع الأطفال السودانيين والتشاديين في فصل واحد قد يكون فرصة للتعارف وبناء الثقة بين المجتمعات المضيفة والوافدة، وقد يصبح، إذا أُسيء تصميمه، مصدراً للتنافس على الموارد الشحيحة، و المعيار الحاسم هو أن يقوم التعليم على الاحترام المتبادل للغات والهويات، فلا يُطلب من الطفل أن يتخلى عن عالمه كي يُقبل في عالم جديد.

## قراءتي من منظور تخصصي

يميّز (غالتونغ ) بين السلام السلبي، أي غياب العنف المباشر، والسلام الإيجابي القائم على العدالة وإزالة جذور العنف البنيوي والثقافي، وفقٍ هذا التمييز، لا يكون التعليم ملحقاً بعملية السلام، بل أحد شروطها، فالمدرسة التي تتجاهل الرُحّل أو تُقصي لغة جماعة أو تاريخها تعيد إنتاج الشروط التي أنتجت النزاع، أما المدرسة التي تعترف بالتنوع السوداني ودمجه في المنهج فتبني الأساس الطويل للسلام.

ويضيف عالم الاجتماع الأمريكي (جون بول ليدراخ) عبر التحول الجذري للنزاعات بعداً آخر، فيشير الى أن بناء السلام يحتاج إلى خيال أخلاقي وإلى علاقات تتجاوز خطوط الانقسام، وأن المجتمعات المحلية ليست متلقية للحلول بل صانعة لها، ويعني ذلك عملياً أن المعلمين المحليين وقادة المجتمعات الرُحّل ولجان الآباء والأمهات في المعسكرات شركاء في تصميم التعليم، لا مجرد مستفيدين منه.

وفي السابع من أغسطس ٢٠٢٦م، حذّرت نائب الأمين العام للأمم المتحدة أمينة محمد ، عبر مداخلة أمام أعضاء مجلس الأمن في اجتماع عُقد بصيغة

غير رسمية ، من أن السودان فقد جيلاً بسبب حروبه السابقة، ويكاد يفقد جيلاً آخر اليوم.

ليست هذه العبارة مجرد توصيف لحجم الخسارة، بل إنذار بمستقبل وطن تتآكل فرص أجياله في التعلم والحياة والمشاركة. غير أن استعادة التعليم لا تتحقق بمجرد إعادة فتح المدارس، ما لم تُعَد صياغة المنظومة التعليمية نفسها، لتتجاوز المركزية والإقصاء، وتعترف بتنوع المجتمع السوداني وحق جميع أبنائه في تعليم منصف، بمن فيهم الرحّل والنازحون واللاجئون. فالسودان لا يحتاج إلى استعادة مدارس الأمس فحسب، بل إلى بناء مدرسة جديدة، لا تكرّس التهميش، بل تؤسس للمواطنة المتساوية، وتحتضن التنوع، وتعلّم قبول الآخر، وعندما يستقر السلام، ينبغي ألا تكون المدرسة مجرد مؤسسة تعود إلى العمل، بل أن تكون أول تجسيد ملموس له ، فسلام السودان لن يكتمل ما دام جيل من أبنائه خارج الفصول، وما دامت فرص التعليم امتيازاً لبعضهم بدلاً من أن تكون حقاً للجميع.

## توصيات

جعل الرُحّل جزءاً من الاستجابة لا من الهامش، عبر جمع بيانات حديثة عنهم، وتطوير نماذج تعليم متنقلة مرنة تتواءم مع مواسم الترحال، مع إيلاء تعليم الفتيات اهتماماً خاصاً.

حماية المدارس من الاستخدام العسكري ومن التحول الدائم إلى مأوى، وتوفير بدائل للإيواء حتى تعود المباني إلى وظيفتها.

دعم المعلم، صرف الرواتب، وتوفير تدريب في الدعم النفسي الاجتماعي، والاعتراف بمؤهلات المعلمين النازحين واللاجئين.

ضمان الاعتراف بالشهادات، بتنسيق بين السلطات التعليمية السودانية ودول اللجوء حتى لا يضيع جهد الأطفال في مسارات غير معترف بها.

تعليم يحترم التنوع، منهج يتضمن لغات المجتمعات وثقافاتها ومعارفها المحلية، ويعلّم التعايش وحل النزاعات بوصفهما مهارات حياتية.

تمويل يمتد أبعد من دورة الطوارئ، والتزام بربط التعليم الطارئ بإعادة بناء المنظومة الوطنية

*يستند هذا المقال إلى بيانات وتقارير منشورة عام ٢٠٢٦م صادرة عن اليونيسف ومنظمة إنقاذ الطفولة وصندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومجلس اللاجئين النرويجي والأمم المتحدة، إضافة إلى بيانات اليونسكو السابقة للحرب حول تعليم الرُحّل.



# واقع المؤسسات التعليمية السودانية في ظل النزاع:

# رؤية استشرافية للتعافي وإعادة الإعمار

**إعداد: أ. شيماء محمد يوسف عبد الرحيم**

محاضر -قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية - كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية - جامعة الفاشر

## المقدمة:

يمثل التعليم القاطرة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وحفظ التماسك الاجتماعي، وتشكيل رأس المال البشري في الدول النامية و المأزومة. ومع ذلك، يواجه قطاع التعليم في السودان منذ اندلاع حرب السودان التي اندلعت في ١٥ أبريل ٢٠٢٣م أزمة وجودية وهيكلية غير مسبوقة في تاريخه الحديث. ولم تقتصر تداعيات هذا الصدام العسكري على التعطيل القسري واللحظي للعملية التعليمية فحسب، بل امتدت لتحدث تخريبا بنيويا ممنهجا طال الركائز الأساسية للمنظومة التعليمية بشقيها: العام والعالي؛ حيث تحولت المدارس والجامعات في مناطق النزاع إلى ثكنات عسكرية للمتقاتلين، أو إلى مراكز إيواء مؤقتة لملايين النازحين داخليا.

إن هذا الواقع المأساوي أفرز معضلات مركبة؛ تمثلت في التدمير الشامل للبنية التحتية والمختبرات والمكتبات التاريخية، والنزوح الجماعي والهجرة القسرية للعقول الأكاديمية والكوادر التدريسية والطلاب نحو ولايات ومنافذ إقليمية

ودولية متعددة بحثاً عن الأمان. هذا التشتت الديموغرافي والأكاديمي يهدد بشكل مباشر بوجود جيل يعاني من الأمية المعرفية والاضطرابات النفسية والسلوكية الناتجة عن صدمات الحرب. كما أن استمرار العنف المسلح يساهم في مأسسة الفشل التعليمي وتعميق الفجوة الرقمية والتنموية بين السودان ومحيطه الإقليمي، مما يجعل من مقاربات الاستجابة الإنسانية التقليدية القائمة على الإغاثة المؤقتة خيارا قاصرا عن معالجة التحديات البنيوية طويلة المدى. من هذا المنطلق، تبرز الحاجة الملحة لطرح رؤى استراتيجية تتجاوز مفهوم «الترميم المؤقت» إلى تبني نماذج تنموية مرنة مثل «إعادة البناء بشكل أفضل»، لضمان استدامة التعليم وتحويل الأزمة الراهنة إلى فرصة لإصلاح جذري شامل.

بناء على ما تقدم، يهدف هذا المقال الأكاديمي إلى رصد وتقييم أبعاد الأزمة الحالية التي تعصف بالمؤسسات التعليمية السودانية، وتحليل التحديات الاقتصادية والتقنية والنفسية المترتبة عليها .ومن ثم،يسعى إلى صياغة خارطة طريق استشرافية متكاملة لتعافي المنظومة التعليمية وإعادة إعمارها وفق أسس علمية ومعايير تنموية حديثة، تمكنها من الصمود أمام الأزمات المستقبلية والمساهمة الفاعلة في بناء السلام المستدام.

الواقع الراهن للمؤسسات التعليمية:

أحدثت المواجهات العسكرية التي اندلعت في أبريل ٢٠٢٣ صدمة بنيوية عنيفة طالت كافة مستويات المنظومة التعليمية السودانية، مما أدى إلى شلل شبه كامل في الأنشطة الأكاديمية والبحثية، وتحويل المؤسسات التعليمية من فضاءات لإنتاج المعرفة إلى مساحات للمواجهة أو اللجوء الإنساني (اليونسكو ٢٠٢٤). ويمكن تفكيك هذا الواقع الراهن من خلال رصد قطاعين رئيسيين:

## أولاً: قطاع التعليم العام والأساسي:

يمثل قطاع التعليم العام في السودان أكبر المتضررين ديموغرافيا وماديا جراء اتساع رقعة العمليات العسكرية، حيث تسببت الحرب في خلق واحدة من أعقد الكوارث التعليمية على مستوى العالم (اليونيسف ٢٠٢٤م). ويتجلى هذا التدهور في الأبعاد التالية:

- المؤشرات الديموغرافية وتعاظم نسب التسرب: تشير البيانات الإحصائية المحدثة إلى أن أكثر من (١٩) مليون طفل سوداني باتوا خارج أسوار المدارس، مما يضع البلاد على حافة خسارة جيل كامل معرفياً وتنموياً (وزارة التربية والتعليم السودانية ٢٠٢٥م). هذا الانقطاع الطويل لا يهدد فقط بزيادة

معدلات الأمية، بل يرفع مؤشرات المخاطر الاجتماعية المرتبطة بتجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة، وتصاعد ظاهرة عمالة الأطفال، والزواج المبكر للفتيات في مجتمعات النزوح (منظمة رعاية الطفولة ٢٠٢٤م).

• التدمير الفيزيائي و التحول الوظيفي للمنشآت: تعرضت البنية التحتية للمدارس لدمار مزدوج؛ فمن جهة، تشير التقديرات إلى تضرر أو تدمير ما يزيد عن (٤٠٪) من المدارس في ولايات الخرطوم، ودارفور، وكردفان، والجزيرة نتيجة القصف المباشر والنهب (الأمم المتحدة ٢٠٢٥م). ومن جهة أخرى، شهدت الولايات الآمنة نسبياً (مثل ولايات الشرق والشمال) تحولاً وظيفياً للمدارس المتبقية، حيث استخدمت كمراكز إيواء مؤقتة لملايين النازحين داخلياً، مما جعل استئناف الدراسة فيها أمراً بالغ الصعوبة دون توفير بدائل سكنية لائقة لهؤلاء النازحين (منظمة الهجرة الدولية ٢٠٢٤م).

## ثانياً: قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

لم يكن قطاع التعليم العالي بمنأى عن هذه التداعيات الكارثية، بل تعرض لاستهداف ممنهج وغير مسبوق أدى إلى تجريف جزء كبير من الميراث الأكاديمي للدولة السودانية (مجموعة الأزمات الدولية ٢٠٢٤م). ويمكن تلخيص المشهد الراهن في النقاط الآتية:

• تدمير البنية الأكاديمية والبحثية والتاريخية: كانت الجامعات الواقعة في مركز الصراع المباشر (مثل جامعة الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، وجامعات إقليم دارفور) عرضة لعمليات نهب واسعة وتخريب متعمد وممنهج للمختبرات العلمية المتقدمة والمراكز البحثية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٢٤م). كما شكل احتراق المخطوطات والوثائق النادرة في المكتبات المركزية لهذه الجامعات خسارة معرفية لا يمكن تعويضها، مما أدى إلى طمس أجزاء هامة من التاريخ الفكري المعاصر للسودان (أحمد والشيخ ٢٠٢٤م).

• الهجرة القسرية لرأس المال الفكري: تسبب غياب الأمن وتوقف الرواتب في هجرة قسرية جماعية لأعضاء هيئة التدريس، والباحثين، والعلماء السودانيين نحو دول الجوار والمؤسسات الأكاديمية الدولية والإقليمية (الوكالة الجامعية الفرنكوفونية ٢٠٢٥م). هذا النزيف الحاد في الكفاءات التدريسية أفرغ الجامعات من كوادرها الأساسية، مما يفرض تحدياً جسيماً أمام أي محاولات مستقبلية لإعادة تشغيل هذه المؤسسات بفعالية وكفاءة علمية.

• الانقسام الهيكلي وصعوبات البدائل

الإلكترونية: أفرز النزاع واقعاً جغرافياً منقسماً؛ حيث حاولت بعض الجامعات نقل مقارها الإدارية والتعليمية إلى الولايات الآمنة أو اللجوء إلى خيار «التعليم الافتراضي عن بعد» (التعليم الإلكتروني) لإنقاذ العام الدراسي (عثمان ٢٠٢٥م). بيد أن هذه المحاولات اصطدمت بانهيار شبه تام في البنية التحتية لقطاع الاتصالات والكهرباء، وعجز الغالبية العظمى من الطلاب عن تحمل التكاليف الاقتصادية للوسائط التقنية، مما أدى إلى عدم تكافؤ الفرص التعليمية وتعميق الفجوة الطبقية والمعرفية بين الطلاب (الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ ٢٠٢٥م).

## الخاتمة:

تخلص هذه الدراسة إلى أن تعافي المؤسسات التعليمية في السودان ليس مجرد استجابة قطاعية معزولة أو ترفاً تنموياً يمكن إرجاؤه إلى ما بعد استقرار الأوضاع السياسية، بل هو الركيزة الأساسية والشرط البنيوي لاستعادة الاستقرار السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي في البلاد. وإن حجم الدمار الهيكلي والتجريف الفكري الذي طال قطاعي التعليم العام والعالي جراء نزاع أبريل ٢٠٢٣م يتجاوز قدرات الحلول الترقيعية المؤقتة، مما يتطلب تبني مقاربة شمولية ترتكز على إطار «إعادة البناء بشكل أفضل» لتحويل هذه الأزمة غير المسبوقة إلى نقطة انطلاق إصلاح جذري شامل.

وتؤكد المؤشرات المستعرضة في هذا المقال أن أي استراتيجية مستقبلية لإعادة الإعمار لن تحظى بالفاعلية ما لم تتأسس على مرونة مؤسسية قادرة على الموازنة بين الاستجابة الإنسانية الطارئة والتحول الرقمي المستدام. وإن حماية رأس المال البشري السوداني من التبدد وصيانة الهوية المعرفية للدولة يستدعي تضافرا دوليا وإقليميا منسقا بعناية، تقوده إرادة وطنية تضع التعليم في صدارة الأولويات التمويلية والتشريعية لمرحلة ما بعد النزاع.

## التوصيات:

استنادا إلى معطيات التحليل والاستشراف التي تناولها المقال، نورد فيما يلي حزمة من التوصيات الاستراتيجية والتنفيذية، مصنفة قطاعيا و مجاليا:

### ١. محور الحوكمة والسياسات التشريعية:

- تأسيس هيئة وطنية مستقلة لإعادة الإعمار التعليمي كجسم يتولى تنسيق المساعدات، توحيد الصناديق التمويلية، وضمان التكامل التخطيطي بين مستويات التعليم العام والعالي.
- تفعيل تشريعات وطنية ملزمة لتجريم عسكرة الفضاءات الأكاديمية

وحظر استخدامها لأغراض سياسية أو عملياتية، تماشيا مع المعايير الدولية لحماية التعليم أثناء النزاعات.

• إعادة هندسة بنود الموازنة العامة لضمان تخصيص حد أدنى لا يقل عن( ٢٥٪) من الإنفاق العام للقطاع التربوي، مع منح الأولوية التمويلية لحزم الأجور والتعويضات لاستبقاء الرأسمال الفكري ومكافحة هجرة العقول.

**٢. محور التعليم العام والأساسي:**

• تطوير خطط ومناهج تعليمية مكثفة ومرنة مصممة لاستيعاب الطلاب المتأثرين بالانقطاع القسري، وتسهيل انتقالهم الأكاديمي السلس دون عوائق بيروقراطية.

• إدماج برامج الصحة النفسية والتعلم الاجتماعي-الوجداني في البناء المعرفي للمناهج، مع ترقية المهارات الإرشادية للمعلمين وتدريبهم على آليات تفكيك العقد النفسية وصدمات الحرب في الأوساط الطلابية.

**٣. محور التعليم العالي والبحث العلمي**

•إنشاء المجمع السحابي الرقمي لحفظ الوثائق الأكاديمية والمخطوطات التاريخية والسجلات الطلابية في بيئات افتراضية مشفرة ومحمية من التدمير الفيزيائي.

•إبرام مذكرات تفاهم وشراكات دولية لتفعيل نموذج «الاستضافة الافتراضية» للطلاب الباحثين، واعتماد برامج الإشراف العلمي المشترك لتجاوز قيود النزوح الجغرافي.

•المواءمة والتوجيه التنموي للمخرجات من خلال تكييف سياسات القبول الجامعي لتوجيه الكتل الطلابية نحو المجالات التي تلبي الاحتياجات المباشرة لخطط إعادة الإعمار والنهوض الاقتصادي.

**٤. محور البنية التحتية والتحول الرقمي**

•إطلاق بيئة تعليمية افتراضية موحدة مدعومة باتفاقيات استراتيجية مع قطاع الاتصالات لتوفير حزم إنترنت مجانية أو مدعومة لضمان عدالة الوصول المعرفي.

•تجهيز وتزويد المؤسسات والمنشآت التعليمية بمنظومات طاقة شمسية مستقلة لضمان استمرارية التشغيل التقني والأكاديمي والنأي بها عن تذبذب شبكات الإمداد الكهربائي العامة.

**المراجع والتوثيق:**


•أحمد، م. والشيخ، ع. (٢٠٢٤م). أثر النزاعات المسلحة على مؤسسات التعليم العالي: دراسة حالة الجامعات السودانية. المجلة العربية للبحث العلمي، ١٢(٢)، ص ص. ٤٥-٦٢.

• الأمم المتحدة. (٢٠٢٥م). التقرير الانساني الشامل حول الأوضاع في

السودان. نيويورك: الأمانة العامة للأمم المتحدة.
• البنك الدولي. (٢٠١٨م). التعليم من أجل التنمية: بناء رأس المال البشري في الدول النامية. واشنطن: البنك الدولي.
• البنك الدولي. (٢٠٢٢م). إطار إعادة البناء بشكل أفضل (Build Back Better) في قطاعات التنمية والمناطق المتأثرة بالحروب. واشنطن: البنك الدولي.
• تومبسون، ج. (٢٠٢١م). التعليم والتعافي التنموي في مجتمعات ما بعد الحرب. ترجمة: أحمد أحمد. القاهرة: دار الفكر العربي.
• الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (INEE). (٢٠٢٠م). المعايير الدنيا للتعليم: الاستعداد، الاستجابة، التعافي. نيويورك: INEE.
• الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (INEE). (٢٠٢٥م). تقييم واقع التعليم عن بعد في مناطق الأزمات: السودان نموذجاً. نيويورك: INEE.
• عثمان، س. (٢٠٢٥م). تحديات التحول الرقمي في الجامعات السودانية أثناء الأزمات المعاصرة. مجلة دراسات حوض النيل-٨ (١)، ص ص. ١١٠-١٢٨.
• مجموعة الأزمات الدولية. (٢٠٢٤م). السودان: كيف دمرت الحرب مقومات الدولة الحديثة. بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية.
• منظمة الهجرة الدولية (IOM). (٢٠٢٤م). مصفوفة تتبع النزوح الداخلي في السودان. جنيف: IOM.
• منظمة رعاية الطفولة (Save the Children). (٢٠٢٤م). أطفال السودان تحت النار: تقرير عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. لندن: منظمة رعاية الطفولة.
• وزارة التربية والتعليم السودانية. (٢٠٢٥م). الإحصاء التربوي السنوي وحالات التسرب المدرسي. بورتسودان: وزارة التربية والتعليم.
• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي السودانية. (٢٠٢٤م). التقرير الفني لحجم الأضرار والخسائر في قطاع التعليم العالي. بورتسودان: وزارة التعليم العالي.
• الوكالة الجامعية الفرنكوفونية (AUF). (٢٠٢٥م). هجرة العقول الأكاديمية من مناطق النزاع في شرق إفريقيا. باريس: AUF.
• اليونسكو (UNESCO). (٢٠٢٤م). حماية التراث التعليمي والثقافي في السودان أثناء الحروب. باريس: اليونسكو.
• اليونيسف (UNICEF). (٢٠٢٤م). أزمة التعليم في السودان: نداء إنساني عاجل لحماية جيل من الضياع. نيويورك: اليونيسف.

# معرض الفنان: عبد الله عمر













# كيف يواجه المعلمون الضغوط الاقتصادية ؟

# ولماذا تتمسك لجنة المعلمين بتنفيذ الاضراب ؟

تقرير : سلاميا

عقب انتهاء الدوام المدرسي، لا يتجه (علي حسين محمد حسين)، مدير التعليم السابق بوحدة ود حسونة، والذي يعمل حالياً بمكتب تعليم وحدة أم ضواً بان بولاية الخرطوم، إلى منزله ليستريح بعد ساعات العمل. بل، يشُد خُطاه نحو كمائن الطوب، حيث يقضي بقية يومه ، بحثاً عن دخل إضافي يعينه على مواجهة أعباء المعيشة وإعالة أسرته.

وفي كمائن الطوب، يصنع يومياً، بمساعدة اثنين من أصدقائه، ما بين (٨٧ ) ألف طوبة، مقابل ( ٥٠ ) ألف جنيه لكل ألف طوبة، ويبلغ العائد الإجمالي لهذا العمل، ما بين( ٣٥٠ و٤٠٠ ) ألف جنيه يومياً، يتقاسمونها فيما بينهم.

يقول (على) - عبر مقطع فيديو نشره على مواقع التواصل الاجتماعي «إن هذا الدخل اليومي يعادل راتبه الحكومي، الذي لا يتجاوز الـ( ١٥٠ )ألف جنيه شهرياً.» وتكشف المقارنة بين الدخلين عن مفارقة قاسية: فالمهنة التي اختارها قبل عقود، لم تعد توفر له دخلاً يكفي احتياجات أسرته.

وفي ولاية كسلا، يصف المعلم (علي آدم موسى)




الوضع المعيشي للمعلمين بأنه بالغ القسوة، ويقول إن الرواتب فقدت قدرتها على مواكبة اسعار أبسط متطلبات الحياة اليومية. فراتب المعلم عند بداية الخدمة يبلغ نحو(٥١) ألف جنيه، بينما تتراوح رواتب بعض المعلمين في الدرجات الوسطى بين (٨١ و٨٨) ألف جنيه. ويقول :«على سبيل المثال يحتاج المعلم ليصل المدرسة الى (٤) ألف يوميا وفي (٢٢) يوم عمل تبلغ التكلفة (٨٨) ألف جنيه. معنى ذلك أن تكلفة المواصلات وحدها قد تستهلك رواتب بعض المعلمين»

واضاف: أن ارتفاع أسعار السلع الأساسية جعل الوضع أكثر صعوبة، فسعر أسطوانة الغاز في كسلا بلغ (١١٠) الف جنيه.ورغم ذلك، يؤكد أن المعلمين لا يزالون متمسكين بمواصلة عملهم.

هذه الإفادات تقدم مدخلا لفهم دوافع بعض المعلمين لترك المهنة او اللجوء لمهن اخرى لزيادة الدخل ، واصرار لجنة المعلمين على تنفيذ إضراب لاسترداد الحقوق.

## لجنة المعلمين إضراب متجدد ومطالب معلقة

لم يبدأ الحراك النقابي الحالي، بحسب لجنة المعلمين السودانيين، مع إعلان جدول الإضراب الأخير. ويقول المتحدث باسم اللجنة، سامي الباقر: إن المطالبة برفع الحد الأدنى للأجور ظلت مطروحة منذ عام ٢٠٢٢م و٢٠٢٣م، وتجددت خلال عامي ٢٠٢٤م و ٢٠٢٥م، دون أن تستجيب الحكومة لمطلب رفع الحد الأدنى للأجور ، وقال: «الحد الأدنى للأجور في السودان ١٢ ألف جنيه أي ما يعادل واحد دولار



لجنة المعلمين السودانيين
المكتب الاجتماعي

أولا: دراسة تكلفة معيشة لأسرة متوسطة خلال شهر سبتمبر 2026م

جدول يوضح دراسة تكاليف المعيشة لأسرة متوسطة مكونة من خمسة أشخاص خلال شهر سبتمبر 2026م

| الرقم | البند | تكلفة الشهر | التكلفة الدولار |
|---|---|---|---|
| .1 | ايجار | 400.000 | 61.54 |
| .2 | غاز | 100.000 | 15.38 |
| .3 | الفطور | 600.000 | 92.31 |
| .4 | الغداء | 1.000.000 | 153.85 |
| .5 | العشر | 400.000 | 61.54 |
| .6 | المواصلات | 1000.000 | 153.85 |
| .7 | الحليب | 150.000 | 23.08 |
| .8 | سكر + شاي | 150.000 | 23.08 |
| .9 | المنظفات | 80.000 | 12.31 |
| .10 | متوسط التعليم | 50.000 | 7.69 |
| .11 | متوسط العلاج | 150.000 | 23.08 |
| .12 | متوسط الكسوة | 100.000 | 15.38 |
| | الإجمالي الكلي | 4.180.000 | 643.08 |

ملحوظة

1. الدراسة أعلاه لعدد (5) أفراد (أم +أب +3 أبناء. ( تم حساب تكاليف المعيشة أعلاه وفق أسعار السوق خلال شهر سبتمبر 2026م .
2. الدراسة أعلاه ركزت على اساسيات المعيشة بعيدا عن الرفاهيات والمساهمات الاجتماعية والطوارئ.

# السلطة تتباطأ فى تنفيذ القرارات ..وتُسرع فى تصفية التعليم الحكومى

أمريكي»، معتبراً أن استمرار هذا المستوى من الأجور، في ظل ارتفاع الأسعار، يمثل أحد الأسباب الأساسية التي دفعت المعلمين إلى الإضراب. ويقول إن مطالب المعلمين لم تجد الاستجابة المطلوبة، رغم المذكرات والتحركات النقابية التي سبقت الإضراب الحالي. وانتقد ما يراه غياباً للمعالجة الجذرية لأزمة الرواتب، واستمرار تأخر المستحقات.

أما عضو المكتب التنفيذي للجنة المعلمين السودانيين علي عبيد، فيصف اللجوء إلى الإضراب بأنه خطوة اضطرارية، مشيراً إلى أن اللجنة استخدمت وسائل نقابية أخرى قبل الوصول إلى الإضراب الذى ندرك أنه يؤثر على العملية التعليمية، لذلك سعت اللجنة إلى تنظيمه عبر لجان وجداول زمنية ومتابعة للمشاركة.

وقال إن المعلمون قدموا مذكرات إلى الجهات المسؤولة، وأرسلوا وفوداً للمطالبة بحقوقهم، ونظموا مواكب، إلى جانب الحملات الإعلامية . ولم يقتصر ذلك على ولاية الخرطوم، بل رُفعت مطالب مماثلة في ولايات أخرى، حيث تضمنت مطالب تتعلق بالأجور والمتأخرات والبدلات والبيئة التعليمية، إلى جانب الحفاظ على مكاسب نقابية سابقة.

## جدول إضراب نوفمبر :

جدول الإضراب المعلن في الأول من نوفمبر ٢٠٢٦م يتضمن يومي الأربعاء والخميس، الرابع والخامس من نوفمبر، ثم يومي الاثنين والثلاثاء، التاسع والعاشر من الشهر نفسه، في ولاية الخرطوم. ودعت اللجنة المعلمين إلى المشاركة في هذه الخطوات، ووصفت الحراك بأنه دفاع عن حقوق المعلمين ومستقبل التعليم. ويؤكد

ذلك أن الأزمة ما زالت مفتوحة، وأن اللجنة تراهن على استمرار الضغط النقابي لدفع الجهات الحكومية إلى الاستجابة للمطالب.

## ماذا تقول الأرقام عن رواتب المعلمين؟

تستند لجنة المعلمين السودانيين إلى دراسة أعدها مكتبها الاجتماعي في سبتمبر ٢٠٢٦م لتوضيح الفجوة بين رواتب المعلمين وبتكلفة الاحتياجات الأساسية للأسر. حيث تبلغ تكلفة المعيشة الأساسية لأسرة مكونة من خمسة أفراد نحو( ٤,١٨٠,٠٠٠) جنيه شهرياً، في حين يبلغ متوسط راتب المعلم (١٢٨,١٢٥) ألف جنيهاً. وتعني هذه الأرقام أن الراتب يغطي نحو(٣,١٪) فقط من التكلفة الشهرية المقدرة للاحتياجات الأساسية. أما الفجوة بين التكلفة والراتب، فتبلغ نحو( ٤,٠٥١,٨٧٥) جنيهاً شهرياً. ووفقا لهذه الدراسة تجري لجنة المعلمين مقارنة لتقول إن الأجور الحالية لم تعد تتيح للمعلم تغطية الحد الأدنى من احتياجات أسرته.

وتشير بيانات اللجنة إلى تفاوت الرواتب بحسب الدرجة الوظيفية والولاية. ففي شمال كردفان، تتراوح الرواتب الواردة في أحد منشوراتها بين (٧٥و١٦٥) ألف جنيه؛ إذ يبلغ راتب الدرجة الأولى(١٦٥) ألف جنيه،والثانية (١٤٢) ألف جنيه، والثالثة ( ١٣٠) ألف جنيه والرابعة (١٢٠) ألف جنيه، والخامسة (١٠٨) ألف جنيه، والسابعة (٩٥) ألف جنيه والثامنة (٨٩) ألف جنيه، والتاسعة (٧٥) ألف جنيه.

## مطالب لجنة المعلمين :



بسم الله الرحمن الرحيم
ولاية الخرطوم
محلية
شهادة راتب عن شهر 8 لعام 2026

2026-09-16 11:19:11

تشهد بأن السيد/السيدة: ..... موظف بالدرجة: الرابعة العلاوة: 5 بوحدة: محلية بإدارة: قضا
- - - يتقاضى راتباً قدره #138968.56# فقط فقط مائة و ثمانية و ثلاثون ألفاً و تسعمائة و ثمانية وستون جنيهاً و ستة و خمسون قرشاً لا غير جنيه . لا غير.

| الاستحقاقات | القيمة | الاستقطاعات | القيمة |
|---|---|---|---|
| الأجر الأساسي | 36022.00 | جاري معاش | 3982.64 |
| غلاء معيشة | 20148.00 | التأمين الصحي | 1991.32 |
| بدل سكن | 500.00 | النمرة | 10.00 |
| العلاوة الخاصة | 24891.50 | اتحاد عمال الولاية | 500.00 |
| بدل طبيعة عمل | 7700.00 | صندوق دعم الطلاب | 800.00 |
| قيمة العمل | 34848.10 | النقابة العامة لعمال التعليم العام | 3000.00 |
| العلاوة الاجتماعية | 1400.00 | إجمالي الاستقطاعات | 10283.96 |
| بدل مؤهل علمي | 2000.00 | | |
| النقل النقدي | 12445.75 | | |
| بدل ملبس | 8297.17 | | |
| علاوة إزالة مفارقات | 1000.00 | | |
| إجمالي الاستحقاقات | 149252.52 | | |

Republic of the Sudan
جمهورية السودان
State of Khartoum
Ministry of Finance

المدير المالي
.....



مقارنة الحد الأدنى للأجور في السودان مع سعر الدولار

الحد الأدنى للأجور، هو مبلغ من المال يتقاضاه العامل في اليوم أو الساعة أو الشهر بحكم القانون أي هو أدنى مبلغ يجوز فيه للعامل أن يبيع جهده.
يحتسب الحد الأدنى للأجور من المبلغ الإجمالي أي قبل خصم الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي التي تختلف من دولة إلى أخرى.

جدول يوضح الحد الأدنى للأجور من العام 2018 وحتى العام 2026م
مع بيان نسبة التغطية وما يعادل الحد الأدنى للدولار

| العام | الحد الأدنى بالجنيه | ما يعادله بالدولار | تكلفة المعيشة الجنيه | نسبة تغطية تكلفة المعيشة |
|---|---|---|---|---|
| 2018م | 425 | 23 | 15.218 | 2.8% |
| 2020م | 3000 | 60.25 | 77.213 | 3.9% |
| 2022م | 12.000 | 21.50 | 579.582 | 2.07% |
| 2026م | 12.000 | 1.8 | 4.180.000 | 0.28% |
| الحد الأدنى المقترح | 370.500 | 57 | 4.180.000 | 8.8% |

المطالب
تطالب في لجنة المعلمين السودانيين بالآتي:
1. زيادة الحد الأدنى للأجور ليتناسب مع تكاليف المعيشة في السودان بأن يصبح (370.500) على أن ينفذ فورا .
2. إضافة علاوة تعليم للعاملين بالتعليم العام تعادل (70%من المرتب الأساسي).
3. دفع متأخرات المرتبات كاملة عن الأعوام 2024،2023م.
4. إعادة النظر في قيمة العلاوات ذات القيم الثابتة سنويا بما يتماشى مع الوضع الاقتصادي.

4

وتطالب اللجنة برفع الحد الأدنى للأجور إلى (٥٠٠) ألف جنيه، وإصلاح الهيكل الراتبي بما يتناسب مع تكاليف المعيشة، وصرف جميع المتأخرات والاستحقاقات المالية، وضمان انتظام دفع المرتبات في موعد أقصاه اليوم الخامس من كل شهر. وتحقيق العدالة في الأجور والاستحقاقات بين الولايات، ومعالجة أوضاع المعلمين في دارفور وكردفان، وحماية التعليم الحكومي من التراجع لصالح التعليم الخاص.

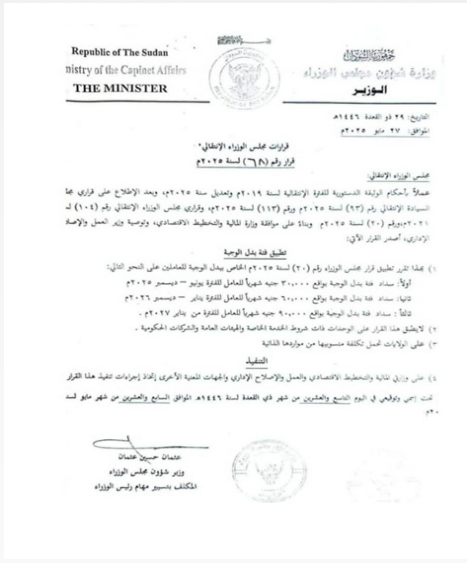
وتقول اللجنة إن أي معالجة لا تشمل إصلاح الهيكل الراتبي وصرف المتأخرات والبدلات لن تكون كافية لإنهاء الأزمة، حتى إذا تضمنت زيادة في الحد الأدنى للأجور.

## المتأخرات ..لماذا تتعطل القرارات ؟

إلى جانب الأجور، تمثل المتأخرات المالية محوراً رئيسياً في النزاع بين المعلمين والسلطات. وتوضح اللجنة ،إن مستحقات المعلمين تراكمت خلال فترة الحرب، وعدداً من البدلات والفروقات المالية لم تُصرف رغم صدور قرارات رسمية بشأن بعضها.

وتشير اللجنة الى ثلاثة قرارات لمجلس الوزراء تتصل بمستحقات المعلمين لم تُنفذ على النحو المطلوب. ومن بينها، قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠ لسنة ٢٠٢٥م بشأن تعديل بدل الوجبة بمبلغ (٩٠) الف جنيه ومعالجة بدل السكن وفقا للدرجة الوظيفية ، والقرار التكميلي رقم ٦٨ لسنة ٢٠٢٥م بشأن جدولة الفروقات وصرفها بأثر رجعي، وقرار مجلس الوزراء رقم ٧٨ لسنة ٢٠٢٦م بشأن إزالة المفارقات البالغة (١٢٠) الف جنيه. والقرار (٣٨٠) لسنة ٢٠٢٢م الخاص بدلات طبيعة العمل والمعلم من ذوي الإعاقة.

ويطرح المتحدث باسم اللجنة سامي الباقر سؤالاً بشأن أسباب عدم تنفيذ هذه القرارات، رغم صدورها عن



Republic of The Sudan
Ministry of the Cabinet Affairs
THE MINISTER

وزارة شؤون مجلس الوزراء
الوزير

التاريخ: ٢٩ ذو القعدة ١٤٤٦هـ
الموافق: ٢٧ مايو ٢٠٢٥م

قرارات مجلس الوزراء الإنتقالي*
قرار رقم (٦٨) لسنة ٢٠٢٥م

مجلس الوزراء الإنتقالي:

عملاً بأحكام الوثيقة الدستورية للفترة الإنتقالية لسنة ٢٠١٩م وتعديل سنة ٢٠٢٥م، وبعد الإطلاع على قراري هما السيادة الإنتقالي رقم (٦٣) لسنة ٢٠٢٥م ورقم (١١٣) لسنة ٢٠٢٥م، وقراري مجلس الوزراء الإنتقالي رقم (١٠٤) لسنة ٢٠٢١م ورقم (٢٠) لسنة ٢٠٢٥م وبناءً على موافقة وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، وتوصية وزير العمل والإصلاح الإداري، أصدر القرار الآتي:

تطبيق فئة بدل الوجبة

١) يعتمد القرار تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢٥م الخاص ببدل الوجبة للعاملين على النحو التالي:
أولاً: سداد فئة بدل الوجبة بواقع ٣٠٠,٠٠٠ جنيه شهرياً للعامل للفترة يونيو – ديسمبر ٢٠٢٥م
ثانياً: سداد فئة بدل الوجبة بواقع ٦٠٠,٠٠٠ جنيه شهرياً للعامل للفترة يناير – ديسمبر ٢٠٢٦م
ثالثاً: سداد فئة بدل الوجبة بواقع ٩٠٠,٠٠٠ جنيه شهرياً للعامل للفترة من يناير ٢٠٢٧م .
٢) لايشمل هذا القرار على الوحدات ذات شروط الخدمة الخاصة والهيئات العامة والشركات الحكومية .
٣) على الولايات تحمل تكلفة منسوبيها من مواردها الذاتية

التنفيذ

٤) على وزارتي المالية والتخطيط الاقتصادي والعمل والإصلاح الإداري والجهات المعنية الأخرى إتخاذ إجراءات تنفيذ هذا القرار
تحت إسم وتوقيعي في اليوم التاسع والعشرين من شهر ذي القعدة لسنة ١٤٤٦هـ الموافق السابع والعشرين من شهر مايو لسنة ٢٠٢٥م.

عثمان حسين عثمان
وزير شؤون مجلس الوزراء
المكلف بتسيير مهام رئيس الوزراء



بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان
وزارة الحكم الإتحادي

Republic of the Sudan
MINISTRY OF FEDERAL GOVERNANCE

الوكيل

التاريخ : 20 فبراير 2025م

السيدة .....

الموضوع : القرار رقم (20) لسنة 2025م
تعديل فئة بدل وجبة ومنح العاملين دعم سكن

- بالبدء نزجي لحضرتكم خالص التحايا والتقدير
- إشارة للموضوع أعلاه أود أن أحيل لحضرتكم عنايتكم قرار مجلس الوزراء الانتقالي بالرقم (20) لسنة 2025م والخاص بتعديل فئات بدل الوجبة ومنح العاملين دعم سكن .
- للتكرم بالاطلاع وإجراء ما يلزم

عاطف صديق عبدالله بلال
وكيل وزارة الحكم الإتحادي

معلن إلى
السادة/ أعضاء حكومات الولايات

مجلس الوزراء ووجود توجيهات من ديوان شؤون الخدمة الاتحادي. ويحَمل الباقر وزارة المالية الاتحادية وحكومات الولايات مسؤولية تعطيل التنفيذ ،وينتقد غياب المساءلة للجهات التي لم تنفذها .وعبر عن رفض اللجنة االاكتفاء بصرف جزء من المتأخرات، فذلك لا يُسقط بقية المطالب.وقال لسلاميديا«المتأخرات تتفاوت بين الولايات فتتراوح بين (١٤) شهرا في بعض الولايات وسنتين في ولايات أخرى، علاوة على البدلات والمنح والاستحقاقات الاخرى». وذكر أنه بحسب دراسة مقارنة أجرتها لجنة المعلمين للحد الأدنى للأجور في أكثر من(٢٠) دولة من دول الجوار الإقليمي والعربي فان الحد الادنى للاجور في تلك الدول أضعاف ما هو في السودان الذى لا يتجاوز (١٢) ألف جنيه لم يتغير منذ ٢٠٢٢م.

## أزمة التعليم الحكومي أوسع من قضية الأجور:

وترى لجنة المعلمين أن الإضراب لا يقتصر على المطالبة بتحسين الرواتب، بل يرتبط بتراجع التعليم الحكومي واتساع الفجوة بين الأسر القادرة على تحمل تكاليف التعليم الخاص وتلك التي لا تستطيع ذلك.
ويتهم عمار يوسف، عضو المكتب التنفيذي للجنة المعلمين السودانيين،



ثانيا: مقارنة الحد الأدنى للأجور مع دول المحيط الإقليمي والعربي:

جدول يوضح الحد الأدنى للأجور في السودان والدول الإقليمية وما يقابله بالدولار 2026م

| الدولة | الحد الأدنى بالدولار | الدولة | الحد الأدنى بالدولار |
|---|---|---|---|
| لبنان | 313 | نيجيريا | 51 |
| فلسطين | 500 | تنزانيا | 28 |
| ليبيا | 156 | ملاوي | 48 |
| المغرب | 365 | موريتانيا | 80 |
| الأردن | 409 | أثيوبيا | 44 |
| العراق | 240 | اريتريا | 24 |
| الجزائر | 180 | تشاد | 100 |
| مصر | 157 | أفريقيا الوسطى | 17 |
| تونس | 164 | الكاميرون | 70 |
| الصومال | 71.1 | بوتسوانا | 142 |
| اليمن | 10.8 | السودان | 1.8 (اقل من 2دولار) |

ملحوظة:

1. وفق الجدول أعلاه يعتبر السودان من أقل الدول في الحد الأدنى للأجور، حيث يبلغ (1.8) دولار ويعطي هذا المبلغ نسبة (0.2%) من تكاليف المعيشة البالغة 4.180.000 بالمقارنة بخط الفقر(57 ) دولار في الشهر نجد الحد الأدنى للأجور يعادل نسبة ( 3.1%)مما يعني أن شريحة العمال والمهنيين والموظفين تحت خط الفقر وهو ما يسمى (بالفقر المدفع) الذي يتم فيه العجز عن توفير الاحتياجات الأساسية للإنسان (المأكل، المسكن، الملبس)، وبذلك يعتبر المعلمين كلهم داخل خط الفقر المدفع.
2. مما سبق يتضح أن وضع المعلمين في السودان معيشيا أقل ما يمكن وصفه بأنه مذري ويضع المعلمين تحت خط الفقر، بل في دائرة الفقر المدفع، مما يجعل المهنة طاردة أو يجعلها مهنة غير أساسية، بل تعتبر مهنة رديفة لمن يمتهنها فيحتاج المعلم إلى إنفاق ساعات إضافية خلال اليوم في مهن وحرف أخرى تخصم من أداء المعلم وقدرته على الإبداع والابتكار في مجاله.

2

الحكومة بأنها تسعى لتصفية التعليم الحكومي، ويضيف «معركتنا مع الحكومة ليس مرتبطة فقط بالمرتبات ،وانما من اجل بقاء التعليم الحكومي ومن اجل مستقبل اطفالنا في الحصول على تعليم مجاني وجيد» ويقول: «ضعف الأجور يدفع بعض المعلمين إلى البحث عن مصادر دخل بديلة، أو ترك مهنة التدريس، و استمرار هذه الأوضاع قد يجعل التعليم الحكومي أقل قدرة على استيعاب الطلاب، ويزيد اعتماد الأسر على المؤسسات الخاصة، وفقا لقدرتها المالية. ويظهر ذلك جليا فى تغير نمط توزيع الطلاب بين التعليم الحكومي والخاص. حيث كان التعليم الحكومي يستوعب في السابق الطلاب أولاً، بينما يتجه إلى التعليم الخاص من يتبقى بعد التوزيع، لكن الوضع أصبح، معكوساً حيث يتم التوزيع اولا الى المدارس الخاصة وليس من المستغرب أن نجد مدارس حكومية تراجع عدد طلابها من نحو(٧٥٠) الف طالب الى اقل من (٥٠) طالباً.

## أشكال التصفية للعام لصالح الخاص:

وتوضح اللجنة رؤيتها حول مخطط تصفية التعليم الحكومي، الذي يقوم على ثلاثة أشكال: اقتصادي: وذلك بإبقاء رواتب المعلمين عند مستويات لا تغطي الاحتياجات الأساسية، بما يدفعهم إلى العمل الإضافي أو مغادرة المهنة، ومؤسسى : وذلك بضعف الإنفاق العام على التعليم حيث لا يتجاوز الـ(١٠٪) وتحويل مخصصات يفترض أن تُوجه إلى المدارس إلى بنود أخرى.، واجتماعي: ويتمثل في اتساع الفجوة بين الأسر التي تستطيع تحمل نفقات التعليم الخاص والأسر التي تعجز عن ذلك .

## الفاقد التربوى يقف شاهدا :

يستشهد عمار يوسف بأخر إحصائية

للفاقد التربوي في السودان، حيث يُقدر عدد الأطفال خارج العملية التعليمية بنحو ثمانية ملايين طفل. ويربط هذا الرقم بتراجع قدرة الأسر على تحمل تكاليف الدراسة، و بالأوضاع التي تواجه المدارس الحكومية والمعلمين.

ووفقاً لنداء اليونيسف الإنساني للسودان لعام ٢٠٢٦م، فقد أظهر التقييم متعدد القطاعات للاحتياجات لعام ٢٠٢٥م أن (٥٨٪) من الأطفال المشمولين بالتقييم كانوا خارج المدرسة. وتمثل هذه النسبة مؤشراً بالغ الأهمية على حجم أزمة التعليم..

ويقول عمار يوسف إن ضعف التمويل يؤثر كذلك على البيئة المدرسية، ويطالب بأن تبلغ حصة التعليم (٢٠٪) من الموازنة العامة، وأن يكون الإنفاق على التعليم مركزياً، بدلاً من تركه للولايات والمحليات. ويستند في ذلك إلى أن تفاوت الموارد بين الولايات يخلق تفاوتاً في قدرة السلطات الولائية على تمويل المدارس، وينعكس ذلك على الأجور والصيانة والخدمات المدرسية. ويرى أن ضمان التمويل المركزي يساعد في تقليص الفجوات بين المناطق.

## لماذا اختار المعلمون الاضراب؟

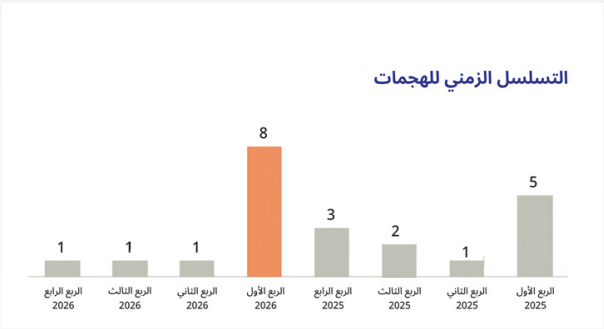
يقول عضو لجنة المعلمين علي عبيد

# الاستاذ على حسين: يد تعطى العلم وأخرى تصنع الطوب

إن الإضراب ليس الوسيلة الوحيدة التي استخدمتها اللجنة، بل جاء بعد مذكرات وتحركات نقابية وحملات إعلامية. وقال أن اللجنة وضعت جدولاً زمنياً للإضراب، وتعمل عبر لجان لمتابعة التنفيذ ورصد المشاركة.

ويقول عمار يوسف إن أزمة المعلمين لا ينبغي النظر إليها بوصفها نزاعاً مهنياً بين العاملين والحكومة فقط، بل باعتبارها قضية مجتمعية ترتبط بمستقبل الأطفال. وهنا تتجاوز قضية المعلمين حدود المفاوضات حول الأجور، لتصبح اختباراً لقدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها، ولقدرة التعليم الحكومي على الاستمرار في توفير فرص التعليم للأطفال، بصرف النظر عن دخل أسرهم.

# مدارس تحت ركام المدافع والمسيرات




**تقرير: فريق سلاميا**

يرصد هذا التقرير حوادث وقعت بواسطة طائرات مسيرة أصابت مدارس ورياض أطفال ومدارس قرآنية خلال الفترة (الأول من يناير ٢٠٢٥م الى الاول من يناير ٢٠٢٦م). فى عدد من الولايات، ويقارن التقرير الحوادث الموثقة بما ورد في المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح وإعلان المدارس الآمنة.

ويتناول توزيعها الجغرافي والزمني وأدوات الهجوم، ثم يقيّمها فى ضوء القانون الدولي الإنساني والمعايير المذكورة. وثّق التقرير (٢٢) حادثة تشمل (٢٤) مؤسسة تعليمية على الأقل.

واضافة الى ( ١٨)حادثة أخرى وقعت في محيط المنشآت التعليمية أو طالت جامعات ومراكز إيواء. واعتمد التقرير على بيانات الأمم المتحدة اليونيسيف ،ومفوضية حقوق الإنسان والتحالف العالمي لحماية التعليم من الهجوم (GCPEA) ونشرات security insight، والمواقع الصحفية.

نطاق الهجمات وعدد الضحايا:

(وقعت) الحوادث فى جنوب كردفان وشمال كردفان وشمال دارفور والخرطوم والنيل الأبيض، وتركزت في مناطق محددة تتكرر فيها الضربات. في ثماني حوادث أُبلغ فيها عن أعداد وفيات، قتل (٨٣) شخصاً على الأقل بحسب الأرقام المرصودة، بينهم طلاب ومعلمين ونازحين وجاءت الذروة في تسعة أيام ،حيث حدثت خمس حوادث فى الفترة( ١٠ و١٨ فبراير ٢٠٢٦م)، أربع منها في كردفان.وتراجع عدد الحوادث المسجلة إلى حادثة واحدة بعد مارس ٢٠٢٦م.

## التوزيع الجغرافي تبيّن الخريطة التفاعلية مواقع الحوادث وشدتها.

أبرز مثال على تكرار الضربات في مدينة الدلنج جنوب كردفان حيث وقعت ثلاث حوادث في سبعة أيام طالت أربع مدارس على الأقل. ففي ١٠ فبراير ٢٠٢٦م أصابت مسيّرة مجهولة




خريطة تفاعلية توضح التوزيع الجغرافي لهجمات المدارس وشدتها

مدرسة ابتدائية . وفي اليوم التالي مباشرة ادت مسيّرات منسوبة إلى الدعم السريع الى تدمير أجزاء كبيرة من مدرسة علي الكرار الثانوية . ثم تم قصف مدرستين ابتدائيتين بين (١٤ و١٦ ٢٠٢٦م)، مما أدى لانهيار جزئي لفصولهما وتدمير بعض المكاتب. ولم يُعرف عدد الضحايا داخل هذه المدارس، وأشارت صحيفة سودان تربيون الى مقتل طالب واحد على الأقل في هجمات متزامنة بالمنطقة.

وفي الرهد بشمال كردفان استهدفت مسيّرة في ( ١١ فبراير ٢٠٢٦م) خلوة الشيخ أحمد البدوي لتحفيظ القرآن. وقالت شبكة أطباء السودان أن طفلين قتلا وأصيب( ١٣) آخرون. وضربت طائرة مسيّرة مدرسة ابتدائية للبنات في قرية الهجينة في( ٢١ يوليو ٢٠٢٦م)، على بعد نحو(٣٠)كيلومتراً من الرهد، مما أفضى لإصابة معلّم.

وفى الأبيض ضربت مسيرة، مدرسة الجيل الرائد للبنات في( ٢٧ يونيو ٢٠٢٦م)، الأمر الذي أدى لاصابة ثماني طالبات.. وتدمير أكثر من ٣٣٠ ألف كتاب ومادة تعليمية مخزنة في محلية شيكان القريبة من الأبيض في (٢٢ سبتمبر ٢٠٢٦م). ويوضح تقرير للمجلس النرويجي للاجئين إلى المخاطر التي تواجه أطفال الأبيض بسبب المسيرات .

وأصابت قذائف مدفعية أُسندت إلى قوات الدعم السريع مدرسة بلك للبنات في الثورات بأم درمان في( ٥مارس ٢٠٢٥م) قبل بدء اليوم الدراسي،مما ادى لمقتل طفل وإصابة خمسة أشخاص بينهم طبيبة أطفال بحسب نشرة Insecurity Insight لشهر مارس ٢٠٢٥م.

في ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٥م ضربت طائرة مسيّرة مبنى مدرسة حكيمة للتمريض العالي بجنوب كردفان في منطقة كمو الى ونتج عن ذلك(٤٥) قتيلا و (٢٢) جريحاً معظمهم من طلاب المدارس والنساء والأطفال بحسب بيان الحركة الشعبية - شمال . وبحسب تقرير GCPEA فإن مبنى مدرسة التمريض أُصيب وأُحرق، وأشار التقرير إلى أن (٢٤) طالباً على الأقل كانوا بين القتلى. وبحسب ما نقلته شبكة سكاي نيوز عربية، عن سيدة من سكان كمو أن المسيّرة ضربت مركزاً صحياً كان طلاب يتلقون فيه العلاج.

وتعرضت روضة أطفال بمحلية القدير في كادوقلي بجنوب كردفان لضربات بطائرات مسيّرة في( ٧ديسمبر ٢٠٢٥م)، الأمر الذي أودى بحياة أكثر من عشرة أطفال تتراوح أعمارهم بين خمس وسبع سنوات وقال رئيس

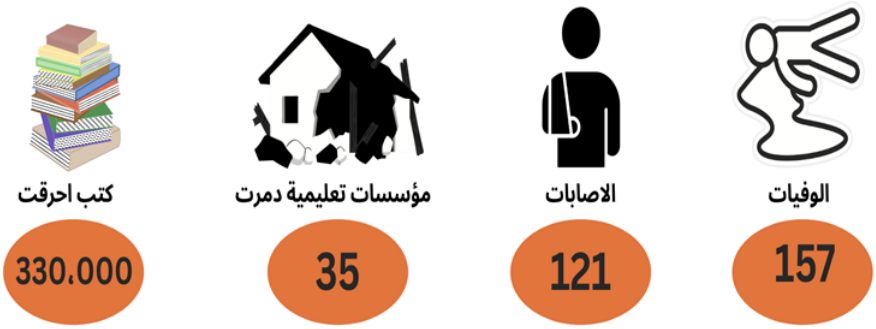
الوحدة الإدارية في كادوقلي إن المسيّرة قُصفت ثلاث مرات: الروضة أولاً، ثم المستشفى،ثم الناس وهم يحاولون إنقاذ الأطفال.وأعلنت حكومة ولاية جنوب كردفان عن (٧٩) قتيلاً بينهم (٤٣) طفلاً و (٣٨) مصاباً،

في صباح ١١ مارس ٢٠٢٦م استهدفت طائرات مسيّرة مدرسة ثانوية للبنات ومركزاً للرعاية الصحية الأولية في قرية شكيري بمحلية الدويم في ولاية النيل الأبيض، فُقتل ما لا يقل عن ثمانية طلاب، أربعة منهم دون الثامنة عشرة، وعامل صحي، وإصابة عدد كبير من الطلاب. وتسبب ذلك فى إغلاق المدارس وقالت شبكة أطباء السودان إن(١٧) شخصاً قُتلوا، معظمهم طالبات. وتنسب شبكة أطباء السودان الهجوم إلى الدعم السريع.

## مدارس دُمّرت كلياً أو جزئياً

ودمّرت غارة جوية فصولاً ومكاتب إدارية في مدرسة المتوسطة للبنات بحي السوق في الكومة شمال دارفور في (١٣ فبراير ٢٠٢٥م)، فضلا عن إصابة امرأة مسنة بجروح بالغة وفق ما نُقل عن شهود عيان، ودُمّرت مدرسة حجير الأساسية في امبرمبيطة بجنوب كردفان بعد هجوم بطائرة مسيّرة في (١٠ نوفمبر ٢٠٢٥م)، مما ادى لتدميرها بالكامل وإصابة عدد من النازحين الذين كانوا يتواجدون داخلها.

### احصائيات الهجمات على المؤسسات التعليمية



## حصيلة القتلى والجرحى

### أنماط الحوادث:

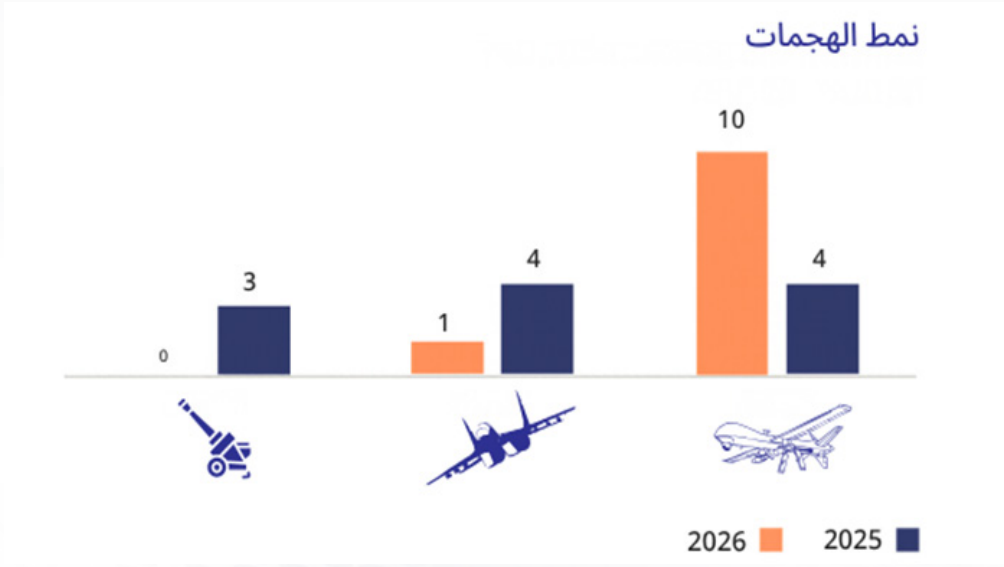
تُظهر البيانات تحولاً واضحاً في أدوات الهجوم. ففي ٢٠٢٥م توزعت الحوادث على المسيّرات أربعة حوادث ،والغارات الجوية أربعة، والقصف المدفعي ثلاثة. أما في ٢٠٢٦ م فنُسبت (١٠)حوادث من (١١) حادثة إلى مسيّرات ،وواحدة إلى غارات جوية، ولم يُسجل قصف مدفعي. وانحصر القصف المدفعي في ٢٠٢٥م في أم درمان والفاشر.

وللمسيّرة خصائص تفسر ذلك. فهي تصل إلى مدن بعيدة عن خطوط التماس كالأبيض والكرمك والدويم، وقد تصيب في ضربة واحدة أو في ضربات متزامنة أكثر من مرفق مدني متجاور. وهذا ما حدث في شكيري مدرسة ومركز صحي ،والكرمك مدرسة وسوق ومركز صحي ،والدلنج ضربات متزامنة في المنطقة نفسها.

## الإطار القانوني

### القانون الدولي الإنساني والمبادئ التوجيهية

المدارس أعيان مدنية في الأصل، ولا يجوز ضربها ما لم تتحول إلى أهداف عسكرية. ويُلزم مبدأ التمييز أطراف النزاع بالتمييز بين المقاتلين والمدنيين وبين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية. ويحظر مبدأ التناسب الهجمات التي يُتوقع أن تتسبب في خسائر عرضية في أرواح المدنيين أو إصابات بينهم أو أضرار بالأعيان المدنية



تفوق الميزة العسكرية المتوقعة. وقد تفقد المدرسة حمايتها إذا استُخدمت في دعم العمل العسكري، لكن ذلك لا يعفي المهاجم من النظر في بدائل الهجوم واتخاذ الاحتياطات الممكنة. وقد ترقى بعض الهجمات المسجلة إلى انتهاكات جسيمة أو جرائم حرب إذا ثبت أن الهجوم وُجّه عمداً إلى مدنيين أو أعيان مدنية.بموجب الأحكام العامة فى القانون الدولى الانسانى تُمنح بعض الأعيان حماية خاصة اما بسبب أهميتها الخاصة لحماية ضحايا النزاعات المسلحة والسكان المدنيين أو بسبب عدم حصانتها الخاصة فى مواجهة التدمير والاضرار في أوقات النزاع المسلح.

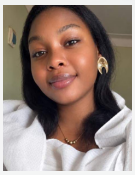
المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري

تحث المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح أطراف النزاع على عدم استخدام المدارس والجامعات لأي غرض يدعم جهدها العسكري، مع إقرارها بأن بعض أوجه الاستخدام لا يخالف قانون النزاع المسلح. وهي مبادئ طوعية غير ملزمة قانوناً ولا تمس القانون الدولي القائم، وتعرض ممارسة مسؤولة تُحتذى.

## إعلان المدارس الآمنة

يصف إعلان المدارس الآمنة أثر النزاع المسلح في التعليم، ويشير إلى أن استخدام المنشآت التعليمية لأغراض عسكرية قد يزيد خطر تجنيد الأطفال واستخدامهم، وقد يعرّض الأطفال والشباب للاستغلال والاعتداء الجنسي، وقد يزيد احتمال استهداف المؤسسات التعليمية نفسها. ويرحب بقراري مجلس الأمن ١٩٩٨م (٢٠١١) و٢١٤٣ (٢٠١٤) ويحثان اطراف النزاع على الامتناع عن الأفعال التي تعيق وصول الأطفال إلى التعليم.

وتلتزم الدول التي تؤيده بما يلي استخدام المبادئ التوجيهية و إدماجها في السياسات والأطر العملياتية الوطنية، وجمع بيانات موثوقة عن الهجمات على المنشآت التعليمية وضحاياها والاستخدام العسكري للمدارس والجامعات، والتحقيق في ادعاءات الانتهاكات وملاحقة مرتكبيها عند الاقتضاء، وتبني نهج في التعليم يراعي حساسية النزاع، وضمان استمرار التعليم ودعم إعادة إنشاء المرافق التعليمية، ودعم جهود مجلس الأمن والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، والاجتماع دورياً لمراجعة التنفيذ.



كمبالا: ملاك جمال بله

## تجربة تعليم في كمبالا :تتحدى صعوبات الاندماج، وتتمسك بمنهج وثقافة الوطن، وتسعى لبناء جسور بين الشعبين

لم تكن مغادرة السودان بسبب الحرب تعني للأسر السودانية فقدان المنازل والاستقرار فقط ،فقد امتدت آثار اللجوء إلى تفاصيل أخرى من الحياة، في مقدمتها تعليم الأطفال ومستقبلهم. وبين الخوف من انقطاع الدراسة وصعوبة الانتقال إلى نظام تعليمي جديد، وجدت أسر سودانية في أوغندا نفسها أمام خيارات معقدة، تحاول من خلالها ضمان استمرار أبنائها في التعليم، والحفاظ على ارتباطهم بالمنهج والهوية السودانية.

وتمثل مدرسة التفوق السودانية إحدى المساحات التي تواصل فيها الأسر السودانية تعليم أبنائها وفق المنهج السوداني، في ظل تحديات اقتصادية وتعليمية ونفسية فرضتها ظروف الحرب واللجوء.

### مدرسة سودانية لحماية مستقبل الأطفال

تقول إقبال بابو حسين، مديرة مدرسة التفوق السودانية، إن فكرة إنشاء المدرسة جاءت استجابة لحاجة الأسر السودانية إلى تعليم أبنائها وفق المنهج السوداني، ومساعدتهم على مواصلة مسيرتهم التعليمية في ظل الظروف القاسية التي أفرزتها الحرب. لذلك تسعى المدرسة إلى

توفير بيئة تعليمية آمنة تساعد الطلاب على مواصلة الدراسة، وتمنح أولياء الأمور شعوراً بالاطمئنان إلى مستقبل أبنائهم.

بل وإلى المحافظة على ارتباط الطلاب بهويتهم السودانية ووطنهم، خصوصاً أن بعض الأسر غادرت السودان في ظروف صعبة، بينما كان أبناؤها لا يزالون في مراحل عمرية مبكرة.

وفي هذا السياق، تحرص المدرسة على تدريس المنهج السوداني، مع الاهتمام باللغة العربية والتربية الإسلامية والتاريخ والجغرافيا السودانية، إلى جانب المواد التي تعزز معرفة الطلاب لوطنهم وثقافتهم.

كما تعمل المدرسة على تعزيز قيم اجتماعية ترى أنها جزء من الهوية السودانية، مثل الكرم والتكافل الاجتماعي والتعايش السلمي، من خلال الأنشطة المدرسية والاحتفالات الوطنية والمناسبات الثقافية،خاصة و أن المدرسة تضم تنوعاً إثنياً، وهي منفتحة على استقبال الطلاب من ديانات مختلفة، انطلاقاً من أهمية التسامح الديني واحترام التنوع.

## الإيجار والرسوم.. أعباء تهدد استمرارية التعليم

على الرغم من أهمية الدور الذي تؤديه المدرسة، فإن استمراريتها تواجه تحديات مالية وتعليمية متعددة. وتضع المديرة الأعباء المالية في مقدمة هذه التحديات، مثل الالتزامات المرتبطة بالإيجار والكهرباء والمياه والنفايات، ويُعتبر الإيجار أحد أصعب الأعباء التي تواجه المدرسة.

ولا تنفصل هذه الصعوبات عن الأوضاع الاقتصادية للأسر السودانية وتوضح المديرةأن ظروف الأسر المالية تؤثر في قدرتها على تحمل الرسوم الدراسية وتوفير احتياجات أبنائها التعليمية. وتزيد التحديات بنقص الكتب والوسائل التعليمية المناسبة للمنهج السوداني. فالمدرسة تُدرس مقررات باللغة العربية، في حين أن كثيراً من الوسائل التعليمية المتاحة في البيئة المحيطة بها باللغة الإنجليزية، الأمر الذي يخلق حاجة إلى موارد تعليمية تتوافق مع طبيعة المنهج الذي يدرسه الطلاب.

كما تواجه الإدارة صعوبة في استقطاب المعلمين المؤهلين والمحافظة عليهم. وتقول المديرة أن العثور على خريجين مؤهلين في مجال التربية ليس سهلاً، وحتى عندما يتوفر المعلم المؤهل، فإن ظروفه المادية الصعبة قد تؤثر في قدرته على الاستمرار.آثار الحرب داخل الفصول الدراسية

لا تقتصر التحديات على الجوانب

المادية وتوفير مستلزمات الدراسة، بل تمتد إلى الحالة النفسية للطلاب وقدرتهم على الاستيعاب والتحصيل.

ويقول أنور الطاهر حسن، معلم المرحلة الثانوية في مدرسة التفوق، إن بعض الطلاب انقطعوا عن الدراسة بسبب الحرب، وإنه يلاحظ لدى بعضهم بطئاً في تلقي المعلومات مقارنة بما كانوا عليه قبل الحرب.

ويشير إلى أن الحالة النفسية لعدد من الطلاب تأثرت بدرجات متفاوتة نتيجة النزوح واللجوء، وهو ما ينعكس على التحصيل الدراسي والاستيعاب. لكنه يوضح أن أثر هذه الظروف يختلف من طالب إلى آخر، وأن البيئة الأسرية الجيدة يمكن أن تساعد الطالب على تجاوز جانب من الصعوبات.

كما يلفت إلى أن بعض الطلاب كانوا موجودين في أوغندا قبل اندلاع حرب ١٥ أبريل، في حين وصل آخرون كلاجئين

ولمواجهة هذه التحديات، تعتمد المدرسة على الحوار والتشجيع والدعم النفسي، لمساعدة الطلاب على بذل الجهد ومقاومة الصعاب. كما تشجعهم على تعلم اللغة الإنجليزية، لما يمكن أن تتيحه لهم من فرص للحصول على منح دراسية خارجية.

أما الاستعداد لامتحانات الشهادة السودانية، فيعتمد على استكمال المقررات الدراسية وتقديم المراجعات وأوراق العمل، بالطريقة المتبعة في الاستعداد للامتحانات داخل السودان.

## إنصاف هارون.. بين صعوبة اللغة وحلم دراسة الطب

وبالنسبة إلى إنصاف هارون أحمد،(١٧) عاماً، والتي تدرس في الصف الأول الثانوي، كانت اللغة أحد أبرز العوامل التي أثرت في تجربتها التعليمية في أوغندا.

وتقول إنها جربت الدراسة في مدرسة أوغندية لمدة ثلاثة أشهر، لكنها لم تستمر بسبب صعوبة اللغة الإنجليزية، وقد أثارت التجربة لديها مخاوف من أن يؤدي اختلاف النظام التعليمي إلى تأخرها دراسياً مقارنة بالطلاب الذين يواصلون تعليمهم في السودان.

وتوضح أنها تشعر براحة أكبر في مدرسة التفوق السودانية، حيث يوجد طلاب ومعلمون سودانيون، ويمكنها التفاعل معهم وتلقي المعلومات بسهولة أكبر، إلى جانب مواصلة دراسة المنهج السوداني.

لكنها لا ترى أن اختلاف البيئة الاجتماعية في أوغندا يشكل عائقاً كبيراً أمام اندماجها. فالاختلافات التي تلاحظها تتمحور حول اللغة وبعض الطباع، مشيرة إلى أنها ترى

الأوغنديين هادئين بطبعهم.
وفي المقابل، تواجه تحديات يومية أخرى، من بينها المواصلات، واستخدام الدراجات النارية المعروفة محلياً باسم «البودا بودا»، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الدراسة في المدارس السودانية والأوغندية.
ورغم هذه الصعوبات، تضع إنصاف نصب عينيها هدفاً واضحاً للمستقبل. فهي تطمح إلى دراسة الأحياء، ثم الالتحاق بالجامعة ودراسة الطب، وتحقيق الاستقلال المادي من خلال العمل.وتقول إنها تتمنى الالتحاق بجامعة خارج السودان بسبب ظروف الحرب وعدم الاستقرار، لكنها ترغب بعد إكمال تعليمها في العودة إلى وطنها والعمل فيه، مستفيدة من المهارات التي تكتسبها للمساهمة في النهوض به.وفي تجربتها، لا يمثل التعليم في أوغندا نهاية الطريق، بل مرحلة تحاول خلالها حماية مستقبلها الأكاديمي، رغم ما يحيط بها من تحديات.

## عفراء محمد: المنهج السوداني حافظ على صلة بناتي بالوطن

بالنسبة إلى عفراء محمد، وهي أم لثلاث بنات، اثنتان منهن في المرحلة الثانوية، لم يكن اختيار مدرسة التفوق قراراً تعليمياً فقط، بل محاولة للحفاظ على استقرار بناتها بعد مغادرة السودان بسبب الحرب.
وتقول إن الأسرة سمعت عن نجاح المدرسة قبل أن تلتحق بناتها بها، وإنها لمست مستوى الاهتمام بالطلاب ومتابعتهم، إلى جانب كفاءة المعلمين وملاءمة موقع المدرسة لمكان سكن الأسرة، وأمان الرحلة من المنزل وإليه.
وتشير إلى أن تجربتها مع المدرسة تعززت بعد تفوق ابنتها شروق، التي درست في المدرسة وجلست لامتحانات الشهادة السودانية من أوغندا عام ٢٠٢٦، وأحرزت نسبة (٨٩,٣ )بالمائة .والتحقت بكلية الصيدلة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، لكن إجراءات الدراسة في السودان لم تكتمل بعد.
وترى عفراء أن اختيار المدرسة السودانية ساعد بناتها على مواصلة تعليمهن وفق المنهج الذي يعرفنه، بدلاً من الانتقال إلى منهج مختلف يتطلب خطوات طويلة لمواءمة مسارهن الدراسي السابق.
لكن أهمية المدرسة بالنسبة إليها لا تقتصر على المنهج والامتحانات. فقد غادرت الأسرة السودان بينما كانت البنات في أعمار صغيرة، فقد ربطتهن المدرسة بالثقافة السودانية، ووفرت لهن ما تصفه بأنه مجتمع

سوداني مصغر.كما أسهمت في جوانب اجتماعية ونفسية، وساعدت بناتها على مواصلة التعليم والتفكير في التخصص الجامعي.

## الجامعة.. عقبة جديدة أمام طموحات الطلاب

على الرغم من النجاح الذي حققته شروق في الشهادة السودانية، فإن الانتقال إلى المرحلة الجامعية يفتح أمام الأسرة تحديات جديدة.

وتقول عفراء إن الوضع الاقتصادي يمثل أحد أكبر العوائق أمام تعليم بناتها، فتكاليف الجامعات الأوغندية مرتفعة جداً بالنسبة إلى إمكانات الأسرة.

ولهذا قدمت ابنتها للدراسة في السودان، غير أن إجراءات الدراسة لم تكتمل بعد. وتوضح أن بقاء ابنتها بالقرب منها في أوغندا كان سيكون خياراً مفضلاً لو سمحت الظروف المادية بذلك.

## أهمية المنح والدعم النفسي

وتبرز هنا أهمية المنح الدراسية والدعم الذي يساعد الطلاب على الانتقال من التعليم المدرسي إلى الجامعة، حتى لا تتحول الظروف الاقتصادية إلى عائق أمام تحقيق طموحاتهم.

وتتداخل هذه المخاوف مع التحديات التي أشارت إليها مديرة المدرسة، والتي ترى أن الطلاب السودانيين في المهجر يحتاجون إلى منظومة متكاملة تضمن تعليماً جيداً ومستقراً ومتاحاً للجميع، إلى جانب الدعم النفسي والاجتماعي والشعور بالأمان.

وتؤكد إقبال أن بعض الطلاب مروا بظروف أسرية وتعليمية صعبة، مما يجعل التعاون بين المدارس والأسر والمنظمات الإنسانية المعنية بالتعليم والأطفال ضرورياً. كما تشدد على الحاجة إلى مزيد من الجهات التي توفر منحاً دراسية للطلاب.

## المدرسة كجسر تواصل بين الشعبين

في الوقت الذي تحرص فيه المدرسة على استمرار المنهج السوداني وتعزيز ارتباط الطلاب بوطنهم، تبرز الحاجة إلى مساعدتهم على التأقلم مع المجتمع الأوغندي، واكتساب المهارات التي يحتاجون إليها في حياتهم اليومية والتعليمية.

وتقول مديرة المدرسة إن الطلاب يتعلمون احترام القوانين الأوغندية وتقدير التنوع الثقافي واللغوي، مع المحافظة على عاداتهم وتقاليدهم.

وترى أن التعليم السوداني في أوغندا يمكن أن يسهم في بناء جسور التواصل والصداقة بين الشعبين.

- الامتناع عن استهداف المؤسسات التعليمية ما لم تتحول إلى أهداف عسكرية، والتقيد بمبادئ التمييز والتناسب، واتخاذ الاحتياطات الممكنة، ومنها التحذير المسبق متى أمكن (المبدأ الرابع).
- عدم استخدام المدارس العاملة في دعم الجهد العسكري (المبدأ الأول)، وعدم احتجاز أشخاص فيها، وإخلاء المباني التي استُخدمت وإزالة آثار الاستخدام وإعادتها إلى السلطات التعليمية (المبدأ الثاني).
- عدم تدمير المدارس لحرمان الخصم من استخدامها (المبدأ الثالث).
- إدماج المبادئ التوجيهية في التعليمات والأوامر العملياتية، وإخضاع قرارات الاستهداف بالمسيّرات لتقييم مسبق يراعي وجود مدنيين ومرافق تعليمية (المبدأ السادس).
- تأييد إعلان المدارس الآمنة من الدول التي لم تفعل، واستخدام المبادئ التوجيهية معياراً في الحوار مع أطراف النزاع، بما في ذلك الجماعات المسلحة.
- دعم التحقيق المستقل والمساءلة في الوقائع التي تتضمن شبهة استهداف مدنيين أو أعيان مدنية، وفي مقدمتها وقائع كُمو وكالوقي وشقيري ودار الأرقم.
- دعم استمرار التعليم، عبر التعليم في الطوارئ ومساحات التعلم المؤقتة وإعادة تأهيل المدارس المتضررة وتوفير بدائل إيواء للنازحين، وتقديم المساعدة للضحايا دون تمييز.
- توفير قنوات لتبادل إحداثيات مراكز الإيواء والمرافق التعليمية مع أطراف النزاع عبر الوكالات الإنسانية.